

حول تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» السنوي

اليهود يشكلون ضلعا ثالثا في العلاقات الإسرائيلية- الأميركية!

كتب برهوم جرابيسي:

يشكل أبناء الديانة اليهودية في الولايات المتحدة ما نسبته ١٨٪ من إجمالي عدد السكان، إلا أنهم يتركزون في عدد من الولايات الكبرى، مثل نيويورك، وفلوريدا وكاليفورنيا، وغيرها، ولكن مركز قوتهم يعود إلى حجم الثروات الضخمة التي يملكونها، وكونهم يتاطرون في أطر سياسية وبالاساس صهيونية، وكبير منظمة لديهم هناك «إيباك»، على الأقل من حيث حجم التأثير، فهي تجمع أو تحظى بأكثر عدد من الأثرياء اليهود، الذين اعتادوا على دعم مرشحي الرئاسة والحزبين الأساسيين في الولايات المتحدة في كل انتخابات، وعلى مستوياتها المختلفة.

ورغم أن الغالبية الساحقة جدا من الأميركيين اليهود مناصرون لحل الصراع الشرق الأوسط بإقامة دولة فلسطينية، وهم بمعظمهم يدعمون الحزب الديمقراطي، إلا أن القسم الأكبر من الأثرياء الداعمين للحزبين ومرشحي الرئاسة، يتماشون عادة مع الخط السياسي المركزي الحاكم في إسرائيل، ما يساهم في تبني القيادات الأميركية، موقف الدعم الأعمى للسياسة الإسرائيلية، وطبعاً هناك الأسباب والدوافع الاستراتيجية للقوة الحاكمة في الولايات المتحدة التي تدفعها لاتباع هذه السياسة.

ويخصص تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» السنوي الصادر في الأسابيع الأخيرة فصلا خاصا، عما أسماه مثلث العلاقات: «إسرائيل واليهود والولايات المتحدة»، الذي يأتي عليه هنا، وكنا في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي» قد علنا الجانب الديمغرافي، ومسألة «مدى انتماء اليهود في أوطانهم للديانة اليهودية والمشروع الصهيوني.

اليهود «بين المطرقة والسندان»

وجاء في تقرير «المعهد» أنه لا يمكن تجاهل العلاقة القائمة بين مثلث العلاقات، إسرائيل- واشنطن- المجتمع اليهودي الأميركي، فمن جهة هناك علاقات الصداقة العميقة جدا، والملموسة بالدعم الأميركي المكثف لإسرائيل، وخاصة في المجال الأمني، ومن جهة أخرى، هناك مؤشرات لغضب متبادل، وأحيانا تشتت الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة، حتى يجد المجتمع اليهود الأميركي نفسه بين المطرقة والسندان.

ويضيف التقرير: «إن أي أزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، قد تضع المجتمع اليهودي (في الولايات المتحدة) في وضعية إشكالية، فيهود أميركا يشعرون بارتياح في الفترة التي يكون فيها التقاء مصالح بين حكومتهم، والحكومة الإسرائيلية، بما يشمل القيم الأخلاقية والديمقراطية، التي تتبعها الدولتان، ولكن حينما تتراجع إحدى ركائز معادلة العلاقات هذه، فإن اليهود يشعرون أنفسهم كمن يقع بين المطرقة والسندان، وبين الإخلاء الكلي لوطنهم- الولايات المتحدة، وبين اهتمامهم بالمجتمع اليهودي الشقيق في إسرائيل».

ويتابع التقرير «اليوم يبدو المس في العلاقات من الجانبين، إذ يتنامى في كل من إسرائيل والولايات المتحدة توجهان مختلفان بشأن شكل التعامل مع إيران، وفي الفترة التي فيها عملية السلام مع الدول العربية، وبالاساس مع الفلسطينيين، عالقة أمام طريق مسدود، ما يزيد من مشاعر الضيق لدى اليهود، خاصة وأن الإدارة الأميركية، تعتبر التوجهات الإسرائيلية مناقضة للمصالح الأميركية».

يضاف إلى هذا، حسب التقرير، أن لدى المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة، كما في المجتمعات اليهودية في أوروبا، تناميا كبيرا للشعور بالغتراب عن إسرائيل، على خلفية تعامل إسرائيل مع مسألة «دولة يهودية- ديمقراطية»، وعدم انتخاب إسرائيل على تيارات مختلفة في اليهودية، وسياسة التمييز «تجاه الأقلية العربية في إسرائيل».

ويتابع التقرير: إن التقارير الصادرة في الولايات المتحدة والتي تنتقد إسرائيل، كذلك «التي ادعت المس بالمصالح الأميركية الجيوية، مثل الاتهامات بشأن عمليات تجسس إسرائيلية، على أراضي الولايات المتحدة، تثير لدى مجموعات من المجتمع اليهودي تخوفاً، من أن يؤدي الأمر إلى نشوء مظاهر في المجتمع الأميركي ضد اليهود».

ويقول التقرير إن الشعور بالابتعاد عن إسرائيل حاليا ليست ظاهرة جارية، ولكن تتكاثر المؤشرات التي تدل على تعامل إسرائيل المختلف عليه، مع التيارات في المجتمع، «وهذا ما يدفع بالأجيال الجديدة لتبتعد أكثر عن إسرائيل، وانعكس هذا الواقع في نشاط اليهود في الجامعات الأميركية، في الاختلافات واللقات التي أقامها الطلاب اليهود، واندلعت فيها النقاشات الحادة، بسبب مشاركة شخصيات معروفة بانتقادها لسياسة الحكومة الإسرائيلية، وهذا برز في مهرجان التأييد لإسرائيل الذي يقام سنويا في نيويورك بمناسبة يوم استقلال إسرائيل».

وجاء في التقرير «هناك قضية أخرى يجب متابعتها، مرتبطة بالتراجع النسبي في التمثيل السياسي ليهود الولايات المتحدة، ففي السنوات الست الأخيرة تراجع عدد النواب اليهود في الكونغرس من ٣٣ نائبا إلى ٢٢ نائبا، وفي مجلس الشيوخ من ١٣ نائبا إلى ٩ نواب، فحقاً أن المجتمع اليهودي ما يزال يحظى بتفوق نسبي في التمثيل السياسي، وهناك علاقة مباشرة بين هذا التراجع، وتراجع تمثيل الحزب الديمقراطي، الذي يحظى تقليديا بغالبية أصوات اليهود، ولكن قد يكون في هذا ما يعكس ميل الأجيال اليهودية الشاببة إلى مشاركة بدرجة أقل في الحياة السياسية والعامية».

ويختتم التقرير في هذا الباب بما يلي «إن هذه الظواهر تلمز الاهتمام بها، من جانب إسرائيل ومن جانب المجتمع اليهودي، فعلى حكومة إسرائيل وأصدقائها في الولايات المتحدة بذل جهد مشترك، من أجل تعزيز العلاقات الخاصة بين الدولتين، وعلى إسرائيل أن تفتح توجهها حاضنا لكل التيارات المختلفة في اليهودية، وأن تبدي نموذجا أخلاقيا وقيميا، بضمان حقوق الأقليات، من أجل أن تتسع المجال أمام تضامن أوسع معها (إسرائيل)، وفي المقابل، وعلى المجتمع اليهودي الأميركي أن يشجع الأجيال الشاببة الجديدة على تطوير روح القيادة اليهودية، في المجالات الاقتصادية والسياسية، وعلى مستوى إدارة الحكم والأكاديمية».

«قلق إسرائيل وخيبات أملاها»

ويعدد تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي» سبع نقاط، يعتبرها مصدر «قلق وخيبة أمل» في إسرائيل، من السياسة

الأميركية في السنوات الأخيرة:

أن الإدارة الأميركية أظهرت ضعفا في إدارتها السياسية الخارجية في الشرق الأوسط، وأظهرت مؤشرات لرغبتها بالانقطاع عن الشرق الأوسط، على ضوء نهجها وما أفرزه في التعامل مع سورية ومصر والدور الروسي في الشرق الأوسط.

فشل الجهد الأميركي لدفع عملية السلام، والشعور في إسرائيل بأن البيت الأبيض سيوجّه الانتقاد لإسرائيل، ويقلل من حدة انتقاده للجانب الفلسطيني، وتجاهل مسؤوليته عن الأخطاء التي يرتكبها الفلسطينيون.

الاعتراف بحكومة الوحدة بين فتح وحماس، التي تضم موظفين مهنيين (تكنوقراط)، واستعداد الإدارة الأميركية للاستمرار في تحويل المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن مواقف حماس لم تتغير، وهي مستمرة في تعزيز قوتها العسكرية، تقديرات في إسرائيل بأن الإدارة الأميركية ستقوم اجراء لوضع اتفاق حل وسط مع إيران، في موضوع مشروعها النووي، وأن يكون هذا على حساب إسرائيل.

تلاشي الأجواء الإيجابية التي رافقت زيارة الرئيس أوباما إلى إسرائيل، بعد أن تولد انطباع بتحسن العلاقات الشخصية بينه وبين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

تقارير نشرت في الولايات المتحدة، تتهم إسرائيل بفشل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولكن ليس هذا بحسب، بل أيضا تقارير تتهم إسرائيل بمحاولات للمس بالمصالح الأميركية من خلال عمليات تجسس إسرائيلية على أراضي الولايات المتحدة. قلق من أنه إذا ما اشتد التوتر مع الإدارة الأميركية، فقد تسحب دعمها لإسرائيل في المؤسسات الدولية، ما يؤدي بشكل غير مباشر إلى عزل إسرائيل في الحلبة الدولية.

ويضيف التقرير، أن القلق في إسرائيل ينبع أيضا من أن كثرة التقارير التي تنشر في الولايات المتحدة حول محاولات إسرائيل للتجسس على الولايات المتحدة، قد يردع شخصيات أميركية داعمة لإسرائيل، عن استمرار تقديم دعمها لها، ومثل هذا الأمر حصل من خلال تراجع الكونغرس عن مبادرة لإعفاء حملة الجنسية الإسرائيلية من تأشيرة للدخول إلى الولايات المتحدة.

«تساؤلات أميركية حول نوايا إسرائيل»

في المقابل، يعرض التقرير تساؤلات أميركية حول نوايا إسرائيل السياسية، وحددها التقرير في ست نقاط:

الانكشاف الحاكم حاليا برئاسة بنيامين نتنياهو، يعكس التوجهات اليمينية الإسرائيلية المتصلبة في مواقفها الأيديولوجية، وأن وجهة سياسة هذه الحكومة تحدها معايير حزبية، من أجل بقاء الائتلاف.

كثرة التصريحات التي يطلقها قادة إسرائيليين شركاء في الائتلاف الحاكم، ويطلبون من خلالها بضم مناطق في الضفة الغربية، وبالاساس الكتل الاستيطانية، كخطوة إسرائيلية من جانب واحد.

محاولات إسرائيل لاستغلال تأثيرها، وتأثير جهات صديقة لإسرائيل في الكونغرس الأميركي، من أجل انتقاد سياسة البيت الأبيض، في مسألة المفاوضات مع إيران، وشكل إدارته للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

استمرار البناء ونشر عداوات بناء في المستوطنات والقدس.

وجهة النظر السائدة في محيط الرئيس أوباما وفي الحزب الديمقراطي، بشأن تدخل إسرائيل في الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام ٢٠١٢، لصالح مرشح الحزب الجمهوري.

ونذكر هنا أنه كانت تلك تدخلات واضحة للعيان، من خلال تصريحات وممارسات إسرائيلية مباشرة، شارك فيها بنيامين نتنياهو، عدا عن التمويل بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، الذي قدمه صديق نتنياهو الشخصي، شلدون أدلسون، للحزب الجمهوري ومرشحه للرئاسة.

تصريحات حادة أطلقها وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف الحاكم، ضد وزير الخارجية جون كيري، وطاقمه المساعد في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

وجاء في تلخيصات باب مثلث العلاقات الإسرائيلية الأميركية واليهودية الأميركية، أن الرئيس باراك أوباما، عرض في خطاب له أمام المتحدة أولويات السياسة الخارجية لإدارته، وهي ما أسماه «سعي إيران للحصول على سلاح نووي، وثانيا الصراع الإسرائيلي العربي»، ويرى التقرير من ناحيته، أنه على الرغم من أن هاتين القضيتين، ليستا السبب لكل القضايا التي يواجهها الشرق الأوسط، ولكنهما تشكلان عدو من السنين، سببا في عدم الاستقرار في المنطقة.

ويشير التقرير، إلى أنه اعتمادا على تصريحات أوباما ذاته، فإنه يرى أن احتمالات التوصل إلى اتفاقيات أو عدها في كلا القضيتين متساوية، وحسب التقرير، فإن القضيتين تحددان طبيعة العلاقات ومستقبلها، بين تل أبيب وواشنطن، ويرى أن الضبابية في هاتين القضيتين لا تحرر إسرائيل من ضرورة اتخاذها لقرارات ذات وزن ثقيل، في إشارة واضحة إلى مسألة الصراع الشرق الأوسطي.

بعيد عن الجوهر

من الضروري الإشارة إلى أن الطاقم الأساس الذي يشرف ويعمل في «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، ذو ميول يمينية واضحة، فمثلا التقرير كله يتجاهل أطرا أميركية يهودية، مناصرة لحل الصراع والسلام في الشرق الأوسط، فقط لأن اليمين الإسرائيلي يقاطعها، وأبرزها منظمة «جي ستريت»، التي تطرح مواقف سياسية، يتبناها السواد الأعظم من الأميركيين اليهود، وفق ما ينشر من استطلاع، بمعنى السلام والدولتين.

كذلك تشير إلى أن طبيعة العلاقات الإسرائيلية الأميركية، على أرض الواقع، بعيدة عن مشاهد «التوتر» التي يعرضها التقرير، الذي يحاول في جوانب عدة شخصنة القضايا الاستراتيجية، مثل ما يسمى بـ «سوء العلاقات الشخصية بين نتنياهو وأوباما»، وغيرها من الأمور.

لكن من جهة أخرى فإن ما يطرحه التقرير هو أن أزمة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية حتى لو بدت سطحية، من شأنها أن تنعكس بالاساس على الأطر الصهيونية، التي تنشط في فلك واروقة الحكم في الولايات المتحدة، ما قد يضعف دورها ولو نسبيا.



نتنياهو وساعر في إحدى جلسات الكنيست.

استقالة ساعر تكشف أزمة قيادة سياسية مستقبلية في الليكود وإسرائيل!

تجارب في السنوات العشر الأخيرة

غدعون ساعر هو أحد الشخصيات الحزبية البارزة، والتي أشير إليها من أوساط عدة، كقادة الصف الأول في الحلبة السياسية مستقبلا، وقررت لاحقا مغادرة الحلبة السياسية بشكل مفاجئ، وعن كل واحد منها قيل إنها خطوة إلى الوراء، من أجل القفز على رئاسة الحزب، وتذكر منهم الشخصية البارزة في حزب «العمل» ورئيس الكنيست الأسبق، أبراهام بورغ (٤٩ عاما حينما غادر الكنيست)، الذي ترك الكنيست في منتصف العام ٢٠٠٤، متجها إلى القطاع الاقتصادي، وكان قد نافس من قبل على رئاسة حزبه.

وهناك النائب البارز، وزير الصحة الأسبق داني نافيه (٤٦ عاما حينما غادر الكنيست في العام ٢٠٠٧)، وكان يحتل مراتب متقدمة في صفوف الليكود، والوزير الأسبق من حزب العمل، أوفير بينيس (٤٨ عاما حينما غادر الكنيست مطلع العام ٢٠١٠)، وهو أيضا من أقوى الأسماء التي أشير إليها كقائد مستقبلي لحزبه.

وتذكر أيضا الوزير السابق موشيه كحلون، من حزب الليكود، الذي قرر عدم خوض الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٣، حينما كان له من العمر ٥٢ عاما، وبعد أن جذب إليه الأضواء، لدوره في وزارة الاتصالات، والانتقال الكبير في شكل عمل شركات الهواتف الخليوية الإسرائيلية، وخاصة خفض تكلفتها للمستهلك بنسب هائلة، وتغيير الكثير من الأنظمة في عالم الاتصالات، لصالح جمهور المستهلكين، حتى جرى صيفه بطابع الوزير الاجتماعي.

وهناك نواب ووزراء آخرون تركوا الحلبة مبكرا، وهم في أوج عملهم، ومن بين كل هؤلاء لم يبد نية العودة إلى الحلبة السياسية لاحقا، سوى كحلون، الذي أعلن أنه يستعد لإقامة حزب جديد لخوض الانتخابات، ولكن كل هذا ما يزال في اطار الفرضيات، ومن الصعب معرفة أي إنجاز يستطيع تحقيقه، في حلبة تفتح في معظمها وتتركز في اليمين بشكل ملحوظ، دون إعطاء وزن كاف للقضايا الاجتماعية، وهي الخانة التي يلوح بها كحلون، ليعود من خلالها إلى البرلمان. والاعتقاد السائد أن هذه الشخصيات أقيمت في مرحلة ما أنها أمام حاجز يمنع تقدمها في الطريق السياسي، فاتجهت إلى عالم الاقتصاد، أو الوظائف المؤسساتية الكبرى والاستشارات، لتتحقق لنفسها مستوى معيشيا عاليا، من خلال رواتب دسمة تتلقاها بسبب خبرتها، وسرعة وصولها لكافة أذرع المؤسسة الرسمية والحاكمة.

شخ قيادي!

منذ عدة سنوات، «يتمتع» بنيامين نتنياهو بغياب القائد المنافس، القادر على جذب الأصوات لحزبه، أو المنافس الجدي له في داخل حزبه الليكود، ومن غير المنطقي الاعتقاد أنه في دولة تعد بالملايين، تغيب عنها المنافسة الجدية على القيادة، ولكن هذا بات واقعا في إسرائيل، وهناك الكثير من العوامل التي مهدت لهذه النتيجة، منها ضعف الحزبين التقليديين، وخاصة حزب «العمل» الذي لا يقوى على النهوض، واختلاف البرامج السياسية المنافسة جوهريا، وكثرة الأحزاب التي سرعان ما تظهر وتختفي. لكن أيضا، هناك من يعمل على إنتاج هذه الحالة، وهي القوى «الخفية» المسيطرة على وسائل الإعلام، الأداة الأكبر والأقوى في صناعة الرأي العام، وفي المعادلة الإسرائيلية، فإنهم «حيثان المال»، الذين بحثوا على مدى سنوات عن «الشخص القوي»، القادر على فرض سياسات، وبالاساس من ناحيتهم- الاقتصاد، فكان إريئيل شارون، الذي حينما نوى الانتقال إلى المرحلة الثانية، من خلال شق حزب الليكود الذي كان يرأسه، سقط على فراش المرض، فاعت من بعده «قيادة الصدف»، ممثلة بإيهود أولمرت في حزب الليكود، وعمير بيرتس في حزب «العمل»، وسرعان ما تهاوت هذه القيادة، حتى عاد بنيامين نتنياهو وبسهيولة نسبية إلى رأس الهرم الحاكم، وهو الآن يرأس الحكومة الثانية على التوالي، والثالثة في حياته السياسية، وكل المؤشرات تقول، إنه سيقود الحكومة الرابعة له بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، بغض النظر متى ستكون.

وهذا الاستنتاج، أكدته استطلاع صحيفة «هآرتس» في الأسبوع قبل الماضي، الذي بين أن شعبية نتنياهو عادت إلى الارتفاع كالمخصص المناسب أكثر لرئاسة الوزراء، وسجل ٢٨٪، ولا يوجد من يتنافسه على الساحة السياسية إطلاقا، إذ يليه رئيس حزب «العمل» المعارض إسحاق هيرتسوغ، بعد أن حظي بـ ٧٪ فقط، ثم وزير الخارجية أفيغدور ليرمان بنسبة ٦٪، ورئيس حزب المستوطنين نفتالي بينيت، والوزير السابق من حزب الليكود موشيه كحلون، والوزير المستقل غدعون ساعر، ووزير القضاء تسيبي ليفني، ٥٪ لكل منهم، وبعد يحل وزير المالية يائير لبيد الذي حظي بنسبة ٤٪.

ونقرأ في هذا الاستطلاع، الذي جاءت نتيجته شبيهة باستطلاعات أخرى، وتظهر نوعا من التوجه في الشارع الإسرائيلي، أمرين:

أولاً أن ٥٤٪ من المستطلعين منحوا أصواتهم لشخصيات من اليمين المتطرف، وبضمنهم نتنياهو، الذي حصل من إجمالي أصواته في خانة «الوسط»، على ٢١٪ مجتمعين، واللائق أن ٢٥٪ من المستطلعين إما رفضوا الإجابة أو أنهم لا يجدون في أي من الذين عرضت أسمائهم، مناسبا لمنصب رئاسة الوزراء.

وثانيا، أنه على الرغم من أن نتنياهو متقدم على الباقي بفجوة ضخمة جدا، إلا أنه لم يتعد حاجز ٢٨٪، وهذه نسبة شبه ثابتة، منذ الانتخابات الأخيرة، في مطلع ٢٠١٣، بمعنى أن نتنياهو أيضا لا يحظى بشعبية مطلقة.

وعلى الرغم من هذا، فأمام معادلة كهذه فإن نتنياهو يكون مطمئنا أكثر لمستقبله القيادي، أما ساعر وأمثاله فكما يبدو أيقنوا أنه حين تحين الساعة لاستبدال نتنياهو تكون قد مرت سنوات ثمينة لهم، ولهذا فهم يتجهون للبحث عن مستقبل أوسع، معتمدين على ما حققوه خلال جلوسهم في مراتب هرم الحكم المختلفة.

أحدث وزير الداخلية والشخصية البارزة في حزب الليكود، غدعون ساعر، في منتصف الشهر الحالي، مفاجأة لم يتوقعها أحد في الليكود، ولا في الحلبة السياسية كلها، بإعلان استقالته من منصبه، حتى دون أن يبدي مؤشرا لوجود أزمة تدفعه إلى قراره هذا، الذي جاء بعد يومين من تجميد عمل زوجته الجديدة، مقدمة البرامج السياسية البارزة في القناة الأولى غيئولا إيفن، بزعم أن عملها يتضارب مع كونها زوجة الوزير، ولكن أيا كان السبب، فإن هذه الاستقالة كشفت أزمة القيادة المستقبلية في حزب الليكود، وكل الأحزاب الأخرى، فما زالت استطلاعات الراي تتنبأ نتنياهو بأنه الشخصية المناسبة أكثر، لتولي رئاسة الوزراء، ولكنه لم يحظ بأكثر من ٢٨٪، في حين أن الشخصية التي تليه، حظيت على ٧٪ فقط.

غدعون ساعر

ظهر غدعون ساعر (٤٨ عاما) في الحلبة السياسية، في جبل مبكر نسبيا، حين تولى في النصف الأول من العام ١٩٩٩، منصب سكرتير الحكومة، برئاسة بنيامين نتنياهو، وعاد إلى المنصب في ظل حكومة إريئيل شارون ٢٠٠١-٢٠٠٢، وسبق هذا توليه مناصب في النيابة العامة، وجهاز المستشار القانوني للحكومة من العام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨.

ودخل ساعر إلى الكنيست لأول مرة، في انتخابات العام ٢٠٠٣، حينما حقق الليكود قفزة في تمثيله البرلماني، من ١٩ مقعدا إلى ٣٨ مقعدا، ونظرا لخبرته كسكرتير حكومة، تولى ساعر رئاسة الكتلة، ولم يكن منصبا سهلا لاحقا، فعدا عن أن هذه كتلة الحزب الحاكم، وعلميا بات رئيس كتل الائتلاف، إلا أن كتلة الليكود واجهت حالة تمرد حادة، في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤، واستمرت إلى شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥، في أعقاب أقرار وتطبيق مخطط إريئيل شارون، لإخلاء مستوطنات قطاع غزة، وكان ساعر من النحاح الراض للخمط في الليكود، وخلال تلك الفترة سطع نجم ساعر السياسي في صفوف حزبه، خاصة وأنه بعد من التيار اليميني المتشدد في الحزب.

وفي انتخابات ٢٠٠٦، بعد انشقاق الليكود، حصل ساعر على المقعد الأول في لائحة الحزب، الذي تقلص تمثيله إلى ١٢ مقعدا، واستمر في منصبه رئيسا للكتلة حتى انتخابات ٢٠٠٩، ونجح ساعر مرة أخرى في تصدر المكانة المتقدمة ذاتها في لائحة الحزب، التي تلي مقعد رئيس الحزب، وتولى ساعر في حكومة بنيامين نتنياهو (الثانية) بعد تلك الانتخابات، حقيبة التعليم، وكانت الحقيبة الأهم في حزب الليكود، الذي اضطر رئيسه نتنياهو، إلى توزيع المقائب الهامة على شركائه في الائتلاف.

ونجح ساعر في تحقيق إنجازات لجهاز التعليم ككل، خاصة من جانب الميزانيات، وكانت ميزانية التعليم قد واجهت شبه عملية تخفيف ما بين العام ٢٠٠١، وحتى العام ٢٠٠٥، في ظل الوزارة ليهود لينتات، ثم بدأت الوزارة تستعيد ميزانيات في حكومة «كديما»، والوزارة يولي تمير، واستمر في النهج ذاته ساعر.

أراد ساعر الاستمرار في منصبه بعد انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إلا أن موازين القوى الناشئة بعد الانتخابات، لم يسمح بذلك، فباتت حقيبة التعليم في عهدة حزب يوبوجد مستقبل، في حين تولى ساعر منصبا لا يقل أهمية، حقيبة الداخلية، وعلى مدى ١٨ شهرا، في توليه الحقيبة، لم ينشأ أي صدام سياسي مع رئيس حزبه وحكومته، بنيامين نتنياهو، إلا أن مصادر في الليكود، قالت في الأيام الأخيرة، ومباشرة بعد استقالة ساعر، إن الأخير واجه مضايقات كثيرة من نتنياهو، بعد أن شعر أن ساعر قد يكون مرشحا مستقبليا لرئاسة الحزب.

ولا مجال إلا الولوع في الحياة الشخصية لغدعون ساعر، نظرا لاحتمال أن تكون قد ساهمت في استقالته، فقبل سنوات قليلة طلق ساعر زوجته، وقيل نحو عامين، ارتبط بمقدمة البرامج السياسية البارزة في القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي، وإذاعة الجيش، غيئولا إيفن (٤٢ عاما) التي هي أيضا تطلقت في العام ٢٠١٢، بعد زواج دام ٢٠ عاما، وكانت إيفن قد سقط نجمها منذ الأثر الأولى لبدء عملها في القناة الأولى في العام ١٩٩٤، وخاصة حينما أدارت ليش العجائب بما شمل من حوارات سياسية، يوم التوقيع على اتفاقية وادي عربة، بين إسرائيل والأردن.

في شهر أيار ٢٠١٣، تزوج ساعر وغيئولا إيفن، ولاحقا ولد لهما ابن، وقيل ثلاثة أيام من استقالة ساعر، اصطدمت إيفن، مع مديرية قسم الأخبار في القناة أيا لا حسون المقربة من بنيامين نتنياهو، فقررت تجميد عمل إيفن، بزعم أن عملها يتضارب مع كونها زوجة الوزير ساعر.

وما أن استقال ساعر من منصبه، حتى أعلنت مديرية الأخبار حسون، عن الغاء تجميد عمل إيفن، وكثرت التحقيقات في وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن قرار حسون لم يأت من فراغ أو من دوافع مهنية بحته، ضد زوجة ساعر.

لقد عبّر ساعر، كما يبدو، عن امتعاضه من نتنياهو بشكل غير مباشر، إذ اتضح أن لم يبلغ ساعر أبدا قرار استقالته، سوى زوجته وابنتيه من زوجته الأولى، والرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، ولم يعلم نتنياهو بالاستقالة، إلا حينما أعلنها ساعر أمام جمهور من مناصريه في حزب الليكود، دعاهم لحل بمناسبة رأس السنة العبرية.

وفورا بعد الاستقالة، ظهرت سيناريوهات عدة، منها ما اعتقدت أن ساعر يتخذ خطوة إلى الخلف، من أجل أن ينافس لاحقا على رئاسة الليكود، ولكن هناك من يعتقد أن ساعر قد يكون غادر إلى حياته الخاصة، إذ أن فرص حياته الاقتصادية تكون كبيرة، نظرا لما تولاها من مناصب رفيعة، والتجارب الكبيرة التي اكتسبها، من عمله في المؤسسة الحاكمة بأذرعها المختلفة.

ولكن علمت التجربة أن الذاكرة السياسية قصيرة، والابتعاد عن الحلبة لأي وقت، لا يمنع الشخص دفعة أكبر مستقبلا، وهذا ما حصل مع آخرين في السنوات الأخيرة.

مقابلة خاصة مع المدير المشترك لـ «سيكوي - الجمعية لدعم المساواة المدنية»

رون غيرليتس لـ «المنشهد الإسرائييلي»: تنامي العنصرية في إسرائيل سببه ازدياد قوة العرب وحضورهم في الاقتصاد الإسرائيلي



فلسطينيون في إسرائيل يتظاهرون ضد مظاهر الكراهية.

والأيديولوجية الفلسطينية، لا ينبغي على القيادة العربية في إسرائيل أن تنفي شرعية الأيديولوجيا الصهيونية. لكونها الأيديولوجية المنظمة للجمهور اليهودي في إسرائيل، سواء وافقنا على ذلك أم اعترضنا عليه. ولذلك فإني أعتقد أن الادعاءات المتكررة بأن الأيديولوجيا الصهيونية هي عنصرية وكولونيالية، ورغم أنها ادعاءات شرعية، لا تسهم في إقامة علاقات جيدة مع الأغلبية اليهودية، لأن الجمهور اليهودي لن يتخلّى عن أيديولوجيته المؤسسة».

(*) كيف بإمكان أعضاء الكنيست أن يعقبوا على تصعيد الاستيطان ومصادرة أربعة آلاف دونم من أراضي الفلسطينيين من أجل بناء مستوطنة لليهود قرب بيت لحم؟ واضح أن دولة إسرائيل تخفّذ عملية كولونيالية في الضفة الغربية المحتلة. ما السيئ في قول أمر كهذا خاصة وأنه وصف حقيقي للوضع؟

غيرليتس: «لست في مكان يمكنني فيه أن أقول للقيادة العربية كيف عليها أن تتحدث، أنا قادم من مكان تقدي جدا تجاه الحكم في إسرائيل، ولكني أعرف أيضا كيف يفكر الجمهور الإسرائيلي، ومن هذا المكان الذي أتواجد فيه. أعتقد أن المتحدث عن إسرائيل أنها كولونيالية، وهو وصف صحيح بنظري. لكن هناك فرق بين القول إن سياسة الاستيطان هي سياسة كولونيالية وبين القول 'لإننا نعارض هذه الدولة لأنها صهيونية وتحمل أفكارا عنصرية وكولونيالية'. لأن هذا يقول لـ٩٨٪ من اليهود في إسرائيل إن هذه ليست سياسة الحكومة وإنما أنتم العنصريون والكولونياليون، وأعتقد أنه يوجد فرق بين الأمرين.

تدرك القيادة الإسرائيلية، في الحكومة والمعارضة، أنه يسقط هذا العدد الكبير من القتلى المدنيين في غزة والدمار الهائل هناك، ما هو إلا جرائم حرب وإبادة شعب؟ هل فوجئوا بأن أحدا يوجه لهم اتهاما كهذا، أم أنهم يعتقدون أنه مسموح لهم أن يفعلوا ما يشاؤون؟ غيرليتس: «سأقول لك أمرين. الأول هو أنه في الجناح اليساري في إسرائيل هناك جهات تنتقد السلطات بشكل كبير جدا. وحتى ميرتس، وهو حزب صهيوني، عبر عن معارضته للحرب. وبعد خطاب أبو مازن اعترض اليسار على ردود الفعل الإسرائيلية رغم عدم موافقته على التعابير التي استخدمها أبو مازن. والأمر الثاني، هو أنني أعتقد أن قتل المدنيين والدمار الهائل الذي سببته الغارات الإسرائيلية لم تكن شرعية ولا مبررة. لكن كل واحد من الجانبين يعتقد أنه على حق. ولذلك فإن التوقع الفلسطيني بأن تعترف إسرائيل بأنها نفذت جرائم في غزة هو أمر غير واقعي، ولن تفعل ذلك أية دولة».

(*) ما هي انتقاداتك تجاه أعضاء الكنيست العرب؟

غيرليتس: «كل الانتقادات التي يوجهها أعضاء الكنيست العرب للكوغمة الإسرائيلية هي انتقادات شرعية. وانفعال أعضاء الكنيست العرب في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو أمر مهم. وفي إطار الديمقراطية بإمكان أعضاء الكنيست أن يقولوا ما يشاؤون ضد الدولة. كما أن القيادة العربية ليست مسؤولة عن أي ظاهرة عنصرية ضد المواطنين العرب. لكن عندما تزيد علاقات أفضل بين اليهود والعرب في إسرائيل، فإنه ثملما لا ينبغي على القيادة الإسرائيلية نفي شرعية القومية

نقاش في مركز الحلبة السياسية

إسرائيل بحاجة إلى «ثورة أخلاقية كبرى» لمنع استمرار هجرة اليهود منها

أسعار المواصلات: تكلفة حيازة سيارة في إسرائيل أكثر من تكلفتها في الولايات برمتين أو ثلاث، كما أن الإسرائيليين يبتعدون عن استخدام المواصلات العامة.

الحكم المحلي: دعا رولنيك إلى «الإعلان عن حرب ضد الفساد في الحكم المحلي وسوق العقارات، الذي ولد ياسا واعتبرا ونغضا لدى الشبان الذين يحاولون شراء شقق ويواجهون بنى تحتية بمستوى متدن في معظم السلطات المحلية، إن كان ذلك في مؤسسات التعليم، الحياة الثقافية أو الشوارع.»

ميزانية الأمن: كتب رولنيك «نحن ملزمون بتحديد غاية وطنية تتمثل بتقليص الإنفاق الأمني بعشرات النسب المئوية وتجفيف كافة آبار الدسم والفساد في القطاع العام، لأنه من دون ذلك لن تكون لدينا موارد للإنفاق المدني ولتنفيذ الكثير من التغييرات والإصلاحات المذكورة أعلاه. والميزانية التي يبطنها حاليا رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وزير المالية، يائير لبيد، معاصرة لكل ما قيل هنا، وهي تسوية سياسية تخدم بقاء الائتئين في مناصبهما. وبينني نتنياهو على توق الإسرائيليين لرعيهم أمني قوي وليبد يبني على الكاريزما وارتباطه بعلاقات جيدة بوسائل الإعلام المركزية. ويعتبر كلاهما أن الجمهور سيستمر في منحهما التأييد في الانتخابات المقبلة، رغم تهربهما من مسؤولية قيادة حقيقية».

العنصرية: رأس المال الاجتماعي: اعتبر رولنيك أن الفساد والنفاق

والعنصرية، والتقدم من خلال علاقات قرىب مع مسؤولين موجودة في معظم الدول التي يهاجر إليها الإسرائيليون الذين يملكون الموهبة والقدرات، لكنه أضاف أن هذه الأمور بالنسبة للإسرائيليين الذين يسكنون في الشاطئ الغربي للولايات المتحدة، برلين أو لندن تزعجهم بصورة أقل

مما هو الوضع في إسرائيل، لأن هذا فساد آخرين، ولأناس لا يعرفونهم وليسوا مرتبطين بهم تاريخيا وثقافيا. وفي المقابل فإنه توجد في الولايات المتحدة أمور لن تكون موجودة في إسرائيل أبدا، مثل مساحة البلاد، المساحات الخضراء، التنوع، الهدوء، السكينة والنظافة».

وأضاف أن «الفساد في إسرائيل وتراجع رأس المال الاجتماعي لا يأخذون هذه ويزيد اليأس بصورة لا تحتمل، ونحن بحاجة إلى سياسيين لا يأخذون هذه الأمور على أنها مفهومة تلقائيا، وأن يكونوا حازمين في محاربة الفساد، علاقة رأس المال بالحكم، الذع الإعلامية، الشعارات الجوفاء، ضحالة ويؤس القنوات التلفزيونية التجارية، الأجواء الرهيبة للبهيمية التي بسطت سيطرتها على أجزاء واسعة جدا من الحياة العامة هنا».

وخلص إلى أننا «بحاجة إلى مجتمع مدني قوي، يتطلب إجراء تغييرات

دراماتيكية في المسار الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والأخلاقي في

إسرائيل، وهذا المجتمع يدرك أن الطريق الوحيدة للاحتفاظ بالأشخاص

الجديدين هنا وإعادة الرائعين هي بتنفيذ ثورة أخلاقية كبرى، ولا مفر

أمامنا.

تمكن من استيعاب المواهب الشابة الأفضل. وعلينا أن نفتح صفوف القطاع العام ليس فقط للمقربين والأعضاء في النقابات والسياسيين وكبار الموظفين، وإنما أمام كافة المواهب، وخاصة أولئك الموجودين في البلاد ويدرسون إمكانية الهروب إلى الخارج، وأمام أولئك الذي يتخرجون بتفوق من أفضل الجامعات في العالم وعليهم أن يقرروا العودة إلى إسرائيل».

غلاء المعيشة: كذلك دعا رولنيك إلى «ثورة في غلاء المعيشة وفي نوعية الخدمات الاجتماعية، إن ما نخفض بصورة دراماتيكية أسعار المنتجات والخدمات وغلاء المعيشة، أو نحسن بصورة دراماتيكية شبكات الأمان والأمن التي تزودها الحكومة ونوعية الخدمات الانجماعية، وفي مقدمتها التعليم، البنى التحتية البلدية وفي مجال المواصلات، كما دعا إلى شن حرب ضد البيروقراطية.

أسعار السكن: مشكلة السكن هي واحدة من أكثر المشاكل التي يواجهها الإسرائيليون، وبسببها انطلقت الاحتجاجات الاجتماعية قبل ثلاث سنوات. ودعا رولنيك إلى خفض أسعار السكن بنسبة ٣٠٪ على الأقل، وأشار إلى أن أسعار السكن في إسرائيل هي الأعلى في العالم قياسا بعدد الرواتب المطلوبة من أجل شراء أو استئجار شقة، الأمر الذي يمنع الشبان من التقدم اقتصاديا. وأضاف أن هذه المشكلة «تخلد التقسيم الطبقي في المجتمع وتوسع الفجوات بصورة دراماتيكية».

جهاز التعليم: كذلك جهاز التعليم يحتاج إلى ثورة، وفقا لرولنيك، وكتب أن «علينا أن نخرج منه المعلمين السيئين والمتوسطين وإدخال معلمين لامعين وجيدين مكانهم. وعلينا أن نحسن مكانة المعلم، وتحويل التعليم إلى مهنة مطلوبة وذات دخل جيد». ورأى أن الإصلاحات التي أجريت في جهاز التعليم، في السنوات الخمس الأخيرة، ليست كافية. «وعلى جهاز

التعليم أن يحقق إنجازات وتوقفا ومكانة مرموقة. أي عكس الوضع اليوم تماما». العنف: دعا المحلل إلى معالجة العنف في المدارس بيد متشددة، «لقد تحول العنف في جهاز التعليم إلى قضاء وقدر، والأهالي والمعلمين والمدرء استسلموا له، وثقافة القوة والعنف تدهور مستوى التعليم وتنتشر في كافة مكونات المجتمع».

سلطة العائلات الثرية والبنوك: رأى المحلل أنه يجب تفكيك سلطة

العائلات الثرية والبنوك ووقف ظاهرة الثراء الذين اغتنوا بسرعة وابتاوا

يسيطرون على الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات العشر الأخيرة، «إننا

ملزومون بتفكيك المركزية في الجهاز المالي، التي تنعكس على كافة أجزاء

الاقتصاد وتهدد الديمقراطية». وأشار إلى أن المركزية الاقتصادية تؤثر

على غلاء المعيشة، تشجع الفساد، وتدمر استقلالية الصحافة، وتتسبب

بتدهور رأس المال الاجتماعي، وتؤدي إلى وجود قوة سياسية تمنع

المناسة.

كان فيه اليهود في المناصب العليا والعرب يقدمون خدمات، لم تعد موجودة في كل مكان. وقسم من المجتمع الإسرائيلي يرى بذلك تطورا إيجابيا. لكن بالنسبة لأناس آخرين، خاصة في اليمين المتطرف العنصري في إسرائيل، فإن هذه ظاهرة غير مريحة وينظرون إليها بصورة سلبية. وعندها، يوجد رد فعل مضاد لتزايد قوة العرب، وقد قاد رد الفعل المضاد هذا السياسيين، مثل أفيغدور ليبرمان وأعضاء كنيست من حزب البيت اليهودي. وقد بدؤوا بذلك خلال السنين الأخيرة، وليس خلال الحرب، من أجل الحد من تقدم المواطنين العرب. والحقيقة هي أنه رغم الضجة التي أثارها هذا اليمين وإطلاقه الشعارات العنصرية إلا أنه لم ينجح. لأن خطوات اندماج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي استمرت».

(*) هل اندماج العرب في الاقتصاد وزيادة عدد المتعلمين بينهم يهدد أحدا في المجتمع الإسرائيلي؟

غيرليتس: «نعم. إنه يهدد العنصري، فهو يعتبر أن العرب أصبحوا في مكانة قوية، وهو يعتبر أنه إذا كان المواطن العربي يعمل في أعمال التنظيف في الجامعة، فهذا حسن. لكن إذا كان هو طالب جامعي والمحاضر عربي فإن هذا يثير عنصريته. وبالنسبة له، فإنه إذا ارتكب مخالفة سير واضطر إلى الذهاب إلى المحكمة ووجد أن القاضي عربي، فإن هذا ليس مقبولا عليه. وقاضي المحكمة المركزية في تل أبيب، جورج فرا، أرسل الرئيس السابق موشيه قصاب، إلى السجن (بعد إدانته بمخالفات جنسية). والجناح اليميني العنصري اعتبر في أعقاب ذلك أن ثمة أمرا هنا غير منطقي، وعموما، وهذا يحصل في دول كثيرة، فإنه عندما تبدأ قوة الأقلية الضعيفة والمستضعفة بالازدياد، وعندما يكون هناك حضور لازدياد القوة هذه، فإن اليمين المتطرف العنصري يريد خفض رأس هذه الأقلية. وهو يريد إعادة العرب إلى مكانهم 'الطبيعي'. وما حدث أثناء الحرب، هو أن الجمهور اليميني العنصري انضم إلى السياسيين. أي أن ما لم ينجح نواب اليمين المتطرف في تنفيذه في الكنيست من خلال مشاريع قوانين، تم تطبيقه في الشارع».

(*) العنصرية ضد العرب ليست ظاهرة جديدة، وكانت موجودة دائما على المستويين الرسمي والشعبي، وأبرز تعبير عنها هو التمييز البالغ ضد العرب منذ تأسيس إسرائيل، ما هي مصادر هذه العنصرية؟

غيرليتس: «خلال الصراع القومي بين حركتين قوميتين تكون الأفكار سلبية لدى كل واحدة من الحركتين تجاه الأخرى. ويوجد دائما جانب الأخرى، وهو 'نحن'، وجانب الأشرار وهو المجموعة الأخرى 'العرب'. هذا ما تقولُه القصة اليهودية، وأنا لا أوافق عليها طبعا. وهذا يحدث بالاتجاه المعاكس أيضا، إذ يقول العرب أنهم على الحق واليهود ليسوا على حق. وليس صحيحا القول أن جميع اليهود هم عنصريون. والعنصرية في إسرائيل هي ليست ظاهرة مشابهة لظاهرة العداء السامية، التي كانت ظاهرة جينية تقريبا، حيث كان كره اليهود جزءا من الثقافة والروح القومية. وأعتقد أن العنصرية هنا ضد العرب هي نتيجة مباشرة للصراع اليهودي - العربي، كما أن هناك، لأسفنا، أجزاء في القيادة اليهودية التي تغذي هذه العنصرية، ولذلك أعتقد أن الخلفية هي الصراع الذي لم يتم حله ولا أعتقد أنه توجد هنا، من جانب اليهود، كراهية جينية».

(*) رغم ما تقوله، إلا أن تعامل إسرائيل مع العرب والفلسطينيين أخطر بكثير مما تصفه، إماما، مثلا، كان رد الفعل الإسرائيلي شديد إلى هذه الدرجة على خطاب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ألا

كتب بلال ضاهر:

تصاعدت خلال الشهور الأخيرة ظاهرة العنصرية ضد الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، على المستويين السياسي الرسمي والشعبي، وخاصة أثناء العدوان على غزة، لدرجة أن وزير خارجية إسرائيل، ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، دعا علنا إلى مقاطعة المصالح التجارية في المدن والبلدات العربية، إلى جانب عدم تردد قاض إسرائيل بإصدار قرار يسمح فيه لمجموعة يمينية عنصرية بالتظاهر قبالة قاعة أفراح للاعتراض على زواج شاب عربي وشابة يهودية من مدينة يافا.

ورافق ظاهرة العنصرية هذه، إقدام مؤسسات رسمية وشركات كبيرة على فصل موظفين عرب لمجرد أنهم عبروا عن استيائهم أو معارضتهم للعدوان الوحشي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وحول هذا الموضوع أجرى «المنشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المدير المشترك لـ «سيكوي - الجمعية لدعم المساواة المدنية»، رون غيرليتس.

(*) «المنشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى ظاهرة العنصرية المتصاعدة، في الشهور الأخيرة، في المجتمع اليهودي ضد العرب؟ غيرليتس: «أعتقد أن حجم العنصرية تجاه المواطنين العرب خلال فترة الحرب في غزة كان غير مسبوق، وهذا يعني أنه لم نشهد أبدا في إسرائيل هذا الحجم الواسع من الاعتداءات على العرب مواطني إسرائيل. وقد شملت هذه الموجة مظاهر جديدة بينها فصل عرب من العمل ودعوات إلى فصل عرب من العمل».

(*) لماذا تصاعدت ظاهرة العنصرية بهذا الشكل؟

غيرليتس: «هناك عدة أسباب وعوامل. وأعتقد أن الجهات العنصرية في اليمين المتطرف لم تنظر أبدا إلى المواطنين العرب في إسرائيل على أنهم متساوون في الحقوق. والأمر المؤثر هو أنه في السنوات العشر الأخيرة ازدادت قوة المجتمع العربي في إسرائيل، لأسباب داخلية متعلقة بالمجتمع العربي نفسه، ولأن هناك جهات داخل الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية أدركت أنه من ناحية التشغيل على الأقل توجد مصلحة لدى المواطنين العرب بأن يكونوا جزءا من سلك العمل والاقتصاد الإسرائيلي. وعلى أثر ذلك تم توجيه ضغوط من داخل المجتمع العربي ومن داخل الوزارات من أجل تطوير اقتصادي للمجتمع العربي، ولذلك فإن القوة الاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل ارتفعت بشكل كبير قياسا مع وضعهم قبل عشرين عاما، كذلك فإن حضورهم في المجتمع وعلى ضوء هذا النقاش، نشرت القناة الثانية استطلاعا للرأي، في بداية شهر أيلول الحالي، وبعد مرور عشرة أيام تقريبا على انتهاء العدوان على غزة، تبين منه أن ٣٠٪ من الإسرائيليين لن يترددوا في التفكير بالهجرة من البلاد في حال سنحت لهم الظروف. بينما قال ٥٦٪ فقط إنهم لن يهاجروا حتى لو سنحت لهم الفرصة.

وتبين من الاستطلاع أيضا، أن نسبة الإسرائيليين الذين ينظرون بشكل سلبي تجاه أولئك الذين يبدون استعدادا للهجرة تراجمت لتبلغ ٣٦٪. بينما أجاب الباقون، ٦٤٪، بأنهم إما ينظرون إلى الذين يهكرون بالهجرة بشكل إيجابي أو بعدم ميالة.

وهناك أسباب عديدة تدفع الكثير من الإسرائيليين إلى الهجرة إلى الدول الغربية المتطورة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. وتتمحور هذه الأسباب حول الوضع السياسي - الأمني وغلاء أسعار الشقق وعدم توفر العمل للأكاديميين ووضع جهاز التعليم والفساد والعنف. ويأتي تجدد الحديث حول الهجرة بعد مرور ثلاث سنوات على الاحتجاجات الاجتماعية، في صيف العام ٢٠١١، التي انتهت بتشكيل لجنة تقصي حقائق لم ينتج عنها شيء.

وتطرق إلى الموضوع كيبير المعلقين في صحيفة «ذي ماركر» العربية الاقتصادية، غاي رولنيك، في مقاله الأسبوعي، يوم الأربعاء الماضي، واستعرض الكاتب ١٣ نقطة يتعين تصحيحها لأنها من أكثر المواضيع التي تؤثر على الهجرة، ويسلط رولنيك الضوء من خلال هذه النقاط على المشاكل التي تدفع الإسرائيليين إلى الهجرة.

وحذر رولنيك من «هجرة الأدمغة»، وكتب أن «علينا أن ندرك ونذوّت أن توجه نسبة معينة من ذوي القدرات الفائقة إلى خارج البلاد هو أمر مطلوب وهو جزء طبيعي من ضخ المعرفة والقدرات والقوة البشرية في أي اقتصاد حر. والسؤال هو كيف نبقي كل الباقين في إسرائيل، وكيف نعيد أولئك الذين غادروا وكيف تجلب أفضل القدرات إلى هنا».

وطرح رولنيك النقاط الثلاث عشرة وهي برأيه بمثابة تصحيح لمسار الدولة: عملية السلام: اعتبر رولنيك أنه لم يعد بإمكان الإسرائيليين محاولة إقناع أنفسهم أو الآخرين بكرة أن الطريق لحل جميع مشاكل إسرائيل تمر من خلال شرق أوسط جديد أو تسوية سلمية، وأن السلام والتسوية «لا يمكنهما أن يكونا على رأس خطة عملنا، لسبب بسيط ليس لدينا سيطرة عليه».

وأضاف أن هناك أطرافا عديدة في الحرب والسلام في المنطقة، وأن

إسرائيل هي أحد هذه الأطراف وحسب، وهي ليست الطرف الأكثر تأثيرا

خفض توقعات النمو إلى أدنى نسبة منذ ١١ عاماً!

بنك إسرائيل ووزارة المالية ومكتب الإحصاء يخفضون توقعات النمو إلى ما بين ٢٪ وحتى ٢٫٤٪* هذه نسبة النمو الأدنى منذ العام ٢٠٠٣ حين كانت ١٫٥٪* بنك إسرائيل يبقي على الحد الأدنى للفائدة ٢٫٥٪ حتى يعود مسار الانتعاش* التضخم منذ مطلع العام الجاري وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة صفر بالمئة ويميل إلى تراجع أكبر* تراجع التضخم انعكاس لحالة التباطؤ وضعف السوق*



تخفض هذه النسبة أيضا مع نهاية العام الجاري، علما أن مستوى معيشة الفرد سجلت في سنوات التسعين عددا سنويا تجاوز ٣٢٣٪. ويقول الخبير الاقتصادي إيلان آرتسي، في حديث لصحيفة «دي مارك» الاقتصادية، إن غالبية المعطيات الاقتصادية التي تنطلق عليها في الآونة الأخيرة، تشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي دخل إلى مرحلة تباطؤ اقتصادي في وتيرة النمو، قبل انطلاق «حملة الجرف الصادم» حسب تعبيره، وتأثير «الحملة» على الاقتصاد.

وأضاف آرتسي أنه على ضوء نسب التضخم «السلبية»، التي بدأت عمليا في الثلث الأخير من العام الماضي ٢٠١٣، واستمرت في العام الجاري، فإن سياسة الفائدة التي يتبعها بنك إسرائيل هي الخطوة العملية الصحيحة، إلا أن الأمر يحتاج لعدة أشهر، إضافة إلى خطوات اقتصادية أخرى، حتى يظهر مفعول وانعكاس هذه السياسة على وتيرة الاقتصاد.

إذ حسب المكتب فإن عدد سكان إسرائيل سيسجل هذا العام نسبة التكاثر الأعلى في السنوات الثماني الأخيرة- ١٫٩٪. وتأتي كل هذه التقديرات في أعقاب تدهور نسبة النمو الاقتصادي في العام الجاري، ففي حين ارتفع النمو في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٢٫٩٪، فقد كانت النسبة في الربع الثاني، وقيل أن يكون أي توتر أمني وتصعيد، ١٫٧٪، وحسب التقديرات، فإن النمو في الربع الثالث الذي ينتهي اليوم قد يتراوح ما بين صفر بالمئة كأدنى تقدير و١٫٥٪ كأعلى تقدير.

وما يقلق الأوساط الاقتصادية أكثر أن مستوى المعيشة للفرد في إسرائيل قد يراوح مكانه هذا العام ويبقى عند صفر بالمئة، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، علما أن معدل ارتفاع مستوى المعيشة للفرد، منذ العام ٢٠٠١، وحتى العام الماضي ٢٠١٣، بالكاد يتجاوز نسبة ٢٪ بالمعدل لكل هذه السنين مجتمعة، وقد

أقدم بنك إسرائيل المركزي، ووزارة المالية، ومعهما مكتب الإحصاء المركزي، على خفض توقعات النمو، للعام الجاري ٢٠١٤، إلى أدنى مستوى للنمو منذ ١١ عاما، وتتراوح التوقعات من ٢٪ إلى ٢٫٤٪ في حين كانت أدنى نسبة نمو قبل هذا العام قد تسجلت في العام ٢٠٠٣، حينما بلغت ١٫٥٪، وبعد عامين من انكماش الاقتصاد، وتكاثر مؤشرات التباطؤ الاقتصادي، ويستمر التضخم في ملامسة صفر بالمئة، مع اتجاهه لأن ينهي العام بتضخم «سلبى» نجم أساسا عن ضعف حركة الأسواق.

وكان بنك إسرائيل المركزي قد أبقى الفائدة البنكية الأساسية عند أدنى نسبة لها منذ العام ١٩٤٨، بنسبة ٠٫٢٥٪، وهي نسبة القاع التي من الصعب رؤيتها تنخفض إلى ما هو أقل، وجاء القرار بعد أن تراجع التضخم المالي في شهر آب الماضي بنسبة ٠٫٢٪، ما يعني أن التضخم في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام كان صفرا بالمئة، والنسبة ذاتها للأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ويضاف إلى هذا أن نسب التضخم تكون تقليديا في الربع الأخير من كل عام منخفضة جدا، ما يوحى إلى إمكانية أن يكون التضخم هذا العام «سلبيا».

وتقول محافظة البنك كارنيت فلوغ في مقابلات صحافية بمناسبة رأس السنة العبرية إن الفائدة البنكية ستبقى على حالها، طالما أن نسب التضخم في وتيرتها الحالية، فهذه الفائدة الملائمة لتضخم كهذا، وأشارت إلى أن الهدف من خفض الفائدة إلى مستوى القاع، كان أيضا مكافحة ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، إذ عاد سعر الدولار ليرتفع، وقد سجل في الشهرين الأخيرين ارتفاعا بنسبة تتجاوز ٧٪، مع توجه لزيادة أكبر، إذ أنه ما يزال تحت حد ٣٫٧ شيكل للدولار، وهو الحد الأدنى «المربو» من أجل ضمان مردود ملائم للصادرات الإسرائيلية.

وخفض بنك إسرائيل توقعاته للنمو في العام الجاري، من ٢٫٩٪ حسب آخر توقعات قبل شهرين، إلى ٢٫٣٪، وهي نسبة قريبة جدا من نسبة الركود ١٫٥٪، إلا أن البنك يتوقع أن يعود الاقتصاد الإسرائيلي إلى مسار نمو أعلى في العام المقبل ٢٠١٥ بنسبة ٣٪. ويرى البنك أن العجز في الموازنة العامة من شأنه أن يصل هذا العام إلى نسبة ٣٫٣٪، رغم أنه حتى مطلع أيلول المنتهي وصل إلى نسبة ٢٫٦٪، إلا أن البنك ربما يتوقع زيادة مصاريف الحكومة قبل نهاية العام الجاري، ليخفف عن ميزانية العام المقبل، علما أن تخطيط العجز لهذا العام كان ٢٫٨٪، أما وزارة المالية، فحاجت توقعاتها مختلفة بعض التوقعات.

بنك إسرائيل، إذ ترى الوزارة أن نسبة النمو في العام الجاري ستكون في حدود ٢٫٤٪، لترتفع في العام المقبل ٢٠١٥ إلى نسبة ٢٫٨٪، وهذا أقل من التوقعات السابقة، إذ توقعت الوزارة نموا في العام الجاري بنسبة ٢٫٩٪، وفي العام المقبل ٣٪.

وتقول توقعات مكتب الإحصاء المركزي، وهي توقعات معتمدة بدرجة أقل في الأوساط الاقتصادية، إن النمو سيكون هذا العام في حدود ٢٪، وهي النسبة الأقرب إلى الركود الاقتصادي في إسرائيل،

إسرائيل تستأنف استقدام العمال الأجانب «وتعود لتكون سوق عبيد»!

الحكومة الإسرائيلية استصدرت في العام الأخير آلاف تصاريح العمل للعمال الاجانب للعمل في قطاعي البناء والزراعة

نهج الحكومة الجديد يبطل هدف إنهاء ظاهرة العمالة الأجنبية كلياً* الحكومة أجهضت بنفسها أنظمة فرضتها

لوصول العمال عبر حكوماتهم وليس من خلال مكاتب وساطة* العمال الأجانب يضطرون إلى دفع مبالغ ضخمة لشركات

القوى العاملة الاستغلالية* تشغيل العمال الاجانب يساهم في تدني رواتب قطاعي البناء والزراعة*

سوق عبيد!

صدرت صحيفة «دي مارك» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «هآرتس»، في أحد أعدادها في الأيام الأخيرة، تحمل عنوانا صارخا على صدر صفحتها الأولى: «إسرائيل تعود لتكون سوق عبيد»، وكان تقرير من أصل ثلاثة تقارير عالجت موضوع العمال الأجانب، والمورد الأول، هو مسألة شركات القوى العاملة، والاستغلال البشع الذي تنتهجه، في استقدام العمال الأجانب، وكانت هذه من القضايا الساخنة التي عالجتها إسرائيل قبل سنوات، ما دفع الحكومة إلى تغيير النهج، والتوقيع على اتفاقيات مع دول، ليكون استقدام العمال من خلال الحكومات مباشرة.

وكانت قد كشفت في إسرائيل مشاهد بشعة لاستغلال العمال الاجانب، خاصة من الصين وتايوان والفلبين، عبر شركات قوى عاملة، منها ما هو مسجل في دول أخرى، ليتبين في كثير من الحالات أن إسرائيليين يشاركون فيها، دون الاضاح عن دورهم، وتعمل هذه الشركات على جباية عمولة ضخمة من العمال الأجانب، كي يحصلوا على تصريح عمل في إسرائيل، فمثلا بلغت العمولة لعمال من الصين ٣٠ ألف دولار عن كل واحد، وهو مبلغ ضخم من الصعب تصوره بالنسبة للصين، وكشفت عن الأمر جمعية «خط للعمال»، وهي جمعية حقوقية إسرائيلية تساند وتدعم حقوق العمال الأجانب والفلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة، وتقول «دي مارك»: إن عمالا صينيين، اضطروا للعمل ٢٠ ساعة يوميا، في ظروف عبودية، وبمستوى معيشي متدن جدا، مع وصولهم إلى إسرائيل، ليكون باستطاعتهم تسديد الدين الضخم لشركات القوى العاملة، ويبقى مع كل منهم ما يصرّف على عائلته في وطنها. وتقول الصحيفة إن هؤلاء العمال الذين جاؤوا إلى إسرائيل للعمل، تحولوا بسرعة إلى عبيد، مستعبدين لدى شركات القوى العاملة، وبأبشع الوسائل.

وحسب الصحيفة، فإن مثل هذه الاتفاقيات تتم خارج إسرائيل، إلا أن الشرطة الإسرائيلية وضعت أيديها على بعض الإسرائيليين المشاركين في هذا الاستغلال البشع، غير أن اتحاد المقاولين يخفي الحقائق التي جمعتها جمعية «خط للعمال» الإسرائيلية، ولكن مثل هذه الظاهرة كشفت أيضا في العام ٢٠٠٣، حينما كانت تجبي شركات القوى العاملة ٩ آلاف وحتى ١٠ آلاف دولار من كل عامل أجنبي، يأتي للعمل في قطاعي الزراعة والبناء.

وتقول «دي مارك» في الحكومة الإسرائيلية وقعت في العام ٢٠١١، اتفاقيات مع سريلانكا وتايوان، لاستقدام العمال عبر الحكومتين، وأدى الأمر إلى هبوط العمولات التي يدفعها العمال في هاتين الدولتين من ٩ آلاف دولار إلى ما بين ١٢٠٠ وحتى ٢٢٠٠ دولار.

وعلى الرغم مما تحقق، فإن حكومة بنيامين نتنياهو الحالية تبدي توجهها للتراجع عن قرارها باستقدام العمال عبر الحكومات، وتخطئ لإجراء جيزر لشركات القوى العاملة مجددا لاستقدام العمال، وتكشف الصحيفة عن أن النزاع المحرك لهذا الإجراء هي رئيسة لجنة الداخلية البرلمانية ميري ريفغ، وسط مؤشرات إلى أنها تعمل بالتنسيق مع اتحاد المقاولين، وشركات القوى العاملة.

بل إن العدد السنوي سيعود للارتفاع تدريجيا ليصل في العام ٢٠١٩ إلى ١٥ ألف عامل.

وتقول مطعيات سابقة لبنك إسرائيل، وأوردها الصحيفة، إن تراجع عدد العمال الأجانب في السنوات الأخيرة، أدى إلى زيادة أعداد العاملين مواطني إسرائيل في قطاع البناء، من ٣١ ألفا في العام ٢٠٠٦ إلى ٣٧ ألفا في العام ٢٠١٢، ما يعني زيادة بنسبة ٢٠٪، إلا أن استقدام أعداد كبيرة من العمال الأجانب من شأنه أن يساهم في تخفيض مستوى الرواتب، ما سيبعد مواطني إسرائيل عن العمل في هذا القطاع.

ويقول تقرير الصحيفة إن القوة الأكبر التي تضغط على الحكومة لاستخدام العمال الأجانب هي اتحاد المقاولين، وشركات البناء الكبرى، ومعهم أصحاب شركات القوى العاملة، التي عادت لتستقدم عمالا أجانب، رغم الخطة الحكومية الإسرائيلية السابقة لإحضار العمال بموجب اتفاقيات مع حكومات دولهم، وتجنب وساطة شركات القوى العاملة منعا لاستغلال العاملين.

وتقول المحللة الاقتصادية ميراف أروزروروف، في التقرير الصحافي، إن ضغوط المقاولين وشركات القوى العاملة لم تنجح في ثني الحكومة، واقناعها باستقدام العمال الأجانب، ولكن الصورة تغيرت بعد الانتخابات الأخيرة، ووصول وزير المالية يائير لبيد، إذ «نجح» المقاولون وشركات القوى في «إقناع» وزير المالية لبيد، ومعه وزير الإسكان أوري أريغيل، بضرورة استقدام العمال الأجانب.

والربط واضح، ففي حين أن وزير المالية لبيد على علاقة وطيدة بكار أصحاب رأس المال، والوزير المستوطن أريغيل لن يكون معنيا باستقدام عمال فلسطينيين من الضفة، فإن مهمة «الإقناع» لن تكون بهذه الصعوبة، وتقول الصحيفة إن اتحاد المقاولين ادعى أمام لبيد والحكومة أنه بسبب النقص في الأيدي العاملة في قطاع البناء، فقد تراجعت وتيرة البناء، ما أدى إلى رفع أسعار البيوت بما بين ٥٪ إلى ٧٪.

وتنقل الصحيفة عن أحد كبار المسؤولين في بنك إسرائيل، تسفي أكشتاين، الذي ترأس في الماضي لجنة حكومية لوضع خطة لكيفية التعامل مع ظاهرة العمال الأجانب، إن تكلفة العامل مواطن إسرائيل عمليا أقل من تكلفة العامل الأجنبي، ولكن في المقابل فإن إنتاج العامل الأجنبي وخاصة من الصين أكبر، بسبب كثرة الساعات التي يعمل بها يوميا، إذ أن العامل الأجنبي مضطر للعمل لساعات كثيرة، من أجل تسديد الرسوم والعمولة التي يدفعها لشركات القوى العاملة، وسنشرح الأمر لاحقا هنا.

تفيد تقارير جديدة أن الحكومة الإسرائيلية استصدرت في السنة الأخيرة آلاف تصاريح العمل للعمال الاجانب، بما ينقض برامج حكومية سابقة لإنهاء ظاهرة العمالة الأجنبية حتى العام ٢٠١٠ وتم حتى العام ٢٠١٦، والآن لا يبدو أن الظاهرة ستنتهي حتى في العام ٢٠١٩.

وحسب تقرير اقتصادي، فإن الحكومة ترضخ لضغوط مقاولين في قطاع البناء وأصحاب مزارع، وأصحاب شركات قوى عاملة، كلهم مستفيدين من العمالة الأجنبية، وأكثر من هذا فإن الحكومة تغض الطرف عن سياستها السابقة، القاضية بمنع وصول العمال عن طريق شركات قوى عاملة وسيطة استغلالية، ما يتيح ظواهر استغلالية كبيرة، وإلى جانب كل هذا فإن استقدام عشرات آلاف العاملين الأجانب سيهني لاحقا إغلاق الأبواب أكثر أمام العمال الفلسطينيين من الضفة المحتلة.

وبدأت ظاهرات العمال الاجانب تتسع بقوة في نهاية سنوات الثمانين من القرن الماضي، في ظل انتفاضة الحجر الفلسطينية، إذ بدأت حكومة إسرائيل تستقدم عشرات آلاف العمال الأجانب، لكن في سنوات التسعين، في فترة الانفراج السياسي، وسماز أوسلو، وإعادة فتح الأبواب أمام العمال الفلسطينيين من جهة، وحاجة إسرائيل إلى تشغيل قطاع ليس بقليل من المهاجرين الجدد لديها من جهة أخرى، بدأت تسعى لتخلص من مئات آلاف العمال الأجانب، الذين وصل عددهم حتى منتصف سنوات التسعين إلى ما يزيد عن ٤٠٠ ألف عامل، ومن بينهم أبناء عائلاتهم، ونصف هؤلاء كانوا يعملون بتصاريح، والباقى من دون تصاريح.

واتبعت إسرائيل الكثير من الخطط لتقليص أعداد العاملين الأجانب، ومع السنين تقلصت أعدادهم، حتى باتوا يضع عشرات الآلاف، ومن بينهم عائلات مقيمة في إسرائيل، وتقلص عددهم في سنوات الالفين بدرجة أكبر، ما شجع إسرائيل على وضع هدف بإنهاء ظاهرة العمال الاجانب كليا، حتى العام ٢٠١٠، ولكنها لاحقا مددت الهدف إلى العامين ٢٠١٦ و٢٠١٦، (الحالي) إلا أن تغير الاتجاه في الحكومة في السنة الأخيرة أدى إلى إسقاط هذا الهدف عن جدول الأعمال، وبحسب التوقعات الحالية فإن آلاف العمال سيبقون يعملون في إسرائيل أيضا في العام ٢٠١٩.

وقال تقرير من ثلاث حلقات في صحيفة «دي مارك» إن السياسة الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٣، كانت تهدف إلى رفع نسبة المشاركين في سوق العمل في إسرائيل، إذ كانت النسبة لا ترتفع عن ٥٧٪ لدى الشريحة السكانية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، وفق المقياس المتبع عالميا، ويتخطى حاجز ٧٠٪ لدى الشريحة السكانية من ٢٥ عاما إلى ٦٤ عاما، أما اليوم فإن النسبة ارتفعت إلى ٦١٪ و٧٨٪ التوالى للشريحتين.

وتقول الصحيفة إنه كان على حكومة إسرائيل، وبعد أن ألفت عمليا هدف إنهاء العمالة الأجنبية في العام ٢٠١٤، أن تكثفي في العام الجاري باستقدام ٥ آلاف عامل، وقررت استقدام ٦ آلاف عامل، وليس هذا فحسب،

موجز اقتصادي

فصل ١٦ عاملا من عملهم

لماهضتهم العدوان على غزة!

أعلنت سلطة مساواة الفرص في سوق العمل الإسرائيلية، في الأسبوع الماضي، أنها تلقت في الأسابيع الأخيرة، شكاوى من ١٦ عاملا وموظفا، يؤكدون أنه تم فصلهم من أماكن عملهم المختلفة، على خلفية توجهاتهم السياسية خلال العدوان على قطاع غزة.

وقالت المحامية تسيونا كينغ يائسي، إن الحديث يجري عن ارتفاع حاد، مقارنة مع ما تم تسجيله طيلة العام الماضي ٢٠١٣. وقالت إنه منذ مطلع العام الجاري، وصلت إلى سلطة مساواة فرص العمل، ٨٢٢ شكاوى من عاملين جرى فصلهم أو تجميد عملهم، لأسباب تعود للتمييز، ومن بينهم ٣٨ عاملا أكدوا أن الخلفية لفصلهم أو رفض قبولهم للعمل هي قومية، و٥٤ عاملا على خلفية دينية، مثل ديانة أخرى، أو مستوى تدين، في ما يتعلق بالديانة اليهودية، و٤٦ عاملا بسبب الجنس، بمعنى جمهور النساء، و٢٨١ شكاوى على فصل بسبب حمل الموظفة أو العالمة، وحتى أن ٣٦ عاملة تقدمن بشكاوى قلن فيها أن فصلهم من العمل جاء بسبب خدمة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي.

ويظهر من تقرير السلطة ذاتها أن الشريحة الأكثر معاناة من أخطار الفصل من العمل هي جمهور النساء، اللاتي يواجهن حالات عديدة منها رفض القبول لوظائف، كما أنهن يواجهن مخاطر الفصل من العمل، بعد أن يتبين لصاحب العمل أنهن حاملات.

والاعتناق السائد أن ما يصل إلى سلطة مساواة فرص العمل من شكاوى لا يعكس حجم الظاهرة، التي هي أكبر بكثير، فمثلا يقلل العرب من التوجه إلى هذه السلطة أو لجهاز القضاء، من باب عدم الثقة بنجاح أي مسار قضائي لمواجهة رفض قبولهم في العمل على خلفية انتمائهم القومي، وهناك الكثير من الحالات، التي يقرر فيها أصحاب العمل، وأحيانا في مؤسسات رسمية وشبه رسمية، اشتراط الخدمة العسكرية للقبول في وظائف معينة.

تراجع شراء الهدايا والحكومة تحجب

مساهمتها للجمعيات الخيرية في الأعياد

قالت تقارير صادرة عن شبكات التسوق الإسرائيلية الكبرى، في الأسبوع الماضي، إن مؤشرات عديدة تدل على تراجع واضح في شراء الهدايا، في الأعياد العبرية، التي كان اولها في الأسبوع الماضي رأس السنة العبرية، الذي يجري فيه تبادل الهدايا بشكل ملحوظ، في حين أقلت جمعيات خيرية، تمنح بالعائلات الفقيرة، وتوزع عليها رزم مواد غذائية، إن الحكومة وعدت بالمساهمة بعشرات ملايين الدولارات، إلا أنها لم تف بوعودها، ما جعل قسما كبيرا من هذه الجمعيات عاجزا عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه العائلات الفقيرة.

وتقول شركة «رايس» التي ترصد مبيعات ألفي حانوت متخصص في إسرائيل، إن المبيعات في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أيلول المنتهي، كانت أقل بنسبة ٦٪، عن الأسابيع الثلاثة التي سبقت رأس السنة العبرية في العام الماضي ٢٠١٣، وكان التراجع أكبر في حوانيت الهدايا والتحف، إذ شهدت تراجعا بنسبة ١٢٪، وفي مجال الملبوسات والأحذية كان التراجع بنسبة ٥٪.

ورغم ذلك، فقد قالت مسؤولة في شبكة تسوق ملبوسات إن شبكتها لا تلاحظ تراجعا في المبيعات في الأسابيع الأخيرة، بل قالت إن المؤشرات تدل على ارتفاع.

ومن ناحية أخرى، فقد اشكت جمعيات خيرية كثيرة في إسرائيل من ازدياد عدد العائلات التي تطالب معونة قبل الأعياد العبرية، التي تستمر حتى منتصف شهر تشرين الأول، وقالت هذه الجمعيات إنها تلقت وعدا بولتي أموال من الحكومة، كمساهمة سنوية منها، لدعم العائلات الفقيرة، إلا أنها لم تلتق أيًا من الميزانيات التي وعدت بها.

شركة الكهرباء ترفض تخفيض الأسعار

رغم انخفاض تكلفة الانتاج

قالت تقارير صحافية في الأسبوع الماضي إن شركة الكهرباء الإسرائيلية الرسمية، ترفض تخفيض سعر الكهرباء للمستهلكين، ابتداء من مطلع العام المقبل ٢٠١٥، بنسبة ١٥٪، على الرغم من أن تكلفة الانتاج ستخضع بنسبة أعلى بكثير، بعد أن توسع الشركة استخدام الغاز، الذي تستخرجه شركة إسرائيلية من أبار البحر الأبيض المتوسط.

وشركة الكهرباء هي شركة حكومية رسمية، إلا أن غالبية أسهمها بيد العاملين فيها، وتنتشر في إسرائيل انتقادات واسعة لطبيعة السيطرة الاحتكارية للشركة، والانتقادات المالية الضخمة، ومعهد الرواتب في الشركة، الذي يعد من أعلى الرواتب في إسرائيل، إضافة إلى استهلاك مجاني للكهرباء، وغيرها من جوانب الصرف الذي يُثقل على ميزانية شركة الكهرباء، التي تدعي أن لديها ديونا متراكمة تتجاوز ١٩ مليار دولار.

وقررت السلطة الخاصة في تحديد أسعار الكهرباء للمستهلكين أن سعر التكلفة للكليوواط يجب أن ينخفض بنسبة ١٥٪ منذ مطلع العام المقبل ٢٠١٥، على ضوء انخفاض تكلفة الانتاج، بفعل اتساع استخدام الغاز، وارتفاع سعر الغاز في السنوات الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٥٣٪، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة التضخم المالي في الفترة ذاتها.

وتدعي شركة الكهرباء أن لديها ديونا متراكمة بقيمة تتجاوز ١٩ مليار دولار، إلا أن أوساط رسمية واقتصادية تتهم الشركة بأنها معنية بالاستفادة من تخفيض تكلفة الانتاج، لصيانة الامتيازات المالية الضخمة التي يحصل عليها العاملون في الشركة.

ويذكر في هذا المجال أن شركة الكهرباء الإسرائيلية هي واحدة من أبرز الشركات الحكومية، التي كانت ترفض بالمطلق تشغيل عرب لديها، لكن في السنوات الأخيرة كانت هناك بعض الاستثناءات الهامشية، بالإضافة إلى تشغيل مقاولين ثانويين عرب لتنفيذ مشاريع بنوية، لكن من دون أن يكونوا موظفين في الشركة.

«محكمة العدل العليا» الإسرائيلية تقرّ دستورية «قانون لجان القبول» في «البلدات الجماهيرية»

الختم القضائي الأرفع على قانون الأبارتهايد في المسكن!

✽قرار «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية رفض التماسين ضد تعديل «قانون الجمعيات التعاونية» يعطي ضوءاً أخضر لقانون يحوّل مئات البلدات في إسرائيل إلى بلدات أبارتهايد في المسكن على خلفية قومية، قانون هو من أكثر القوانين عنصرية، وربما أخطرها في مستوى التطبيق، إذ يقفل تماما ونهائيا وبالختم القضائي الأرفع، ٤٣٤ بلدة (٤٢ ٪ من مجمل البلدات في إسرائيل!) في وجه المواطنين العرب، على خلفية قومية، علماً بأن جميعها قائمة على مساحات واسعة جدا من أراضيهم المسلوبة!✽



.. في أروقة المحكمة الإسرائيلية العليا.

(قانون لجان القبول) وطرحه على جدول أعمال الكنيست سعياً إلى إتمام تشريع القانون بأقصى سرعة ممكنة. خوفاً من تقديم التماسات (مبدئية) لا فردية (عينية) ضد لائحة الأنظمة المذكورة آنفاً وخشية إقدام المحكمة العليا على إلغاءها بجريرة عدم دستورتيتها وقانونيتها. وهكذا، تم إقرار القانون في الكنيست بالأغلبية الهزيلة المشار إليها آنفاً، وهو ما استقدم الائتماسين الجديدين، الذين طعنوا بشرعية القانون ودستوريته من الوجهة المبدئية، لا من الوجهة الفردية العينية كما في حالتَي الزوجين قعدان والزوجين زييدات، مثلاً.
وقد أيد ما يقفنا . في خلاصة الأمر . في ما كتبه القاضي سليم جبران، أحد أعضاء الأقلية في هيئة المحكمة التي نظرت في الائتماسين (انظر في مكان آخر على هذه الصفحة). إذ تعتمد «السير بين التقاطع» واعتماد «لغة زرينة» في محاولته تقويض الأسس (القانونية) التي شُيد عليها هذا التعديل القانوني، فيالإكمان التأسيسي على رأيه القضائي هذا، أيضاً، للقول . كما قالت المحامية سهاد بشارة (مركز «عدالة») . بكل صراحة ووضوح، عطفاً على قلنا في المقدمة عن التراجع الخطير: قرار «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية هذا يعطي ضوءاً أخضر لقانون يحوّل مئات البلدات في إسرائيل إلى بلدات أبارتهايد في المسكن على خلفية قومية، قانون هو من أكثر القوانين عنصرية، وربما أخطرها في مستوى التطبيق، إذ يقفل تماما ونهائيا ٣٤؛ بلدة (٤٢٪ من مجمل البلدات في إسرائيل!) في وجه المواطنين العرب، على خلفية قومية، علماً بأن جميعها قائمة على مساحات واسعة جدا من أراضيهم المسلوبة!

القضية فامرت بإلغاء قرار «بلدة كتسير» بحق الزوجين قعدان وقبول طلبهما السكن في البلدة، مع التأكيد، في المستوى القانوني المبدئي . على أن: «سياسة تأجير (تخصيص) الأراضي لليهود فقط تطول على تعيين محظور وينبغي إلغاؤها!»
وعلى خلفية قرار الحكم هذا، وما أثاره من عاصفة كبيرة في إسرائيل و«ورطة» للمؤسسة الرسمية الإسرائيلية، اليهودية والمسيحية، عمدت «مديرية أراضي إسرائيل، إلى وضع لائحة من الأنظمة والقواعد تحدد . وفق ما يخدم منطلقاتها وغاياتها . تركيبة «لجان القبول» في هذه البلدات الجماهيرية، صلاحياتها وطرق عملها لكن هذه الأنظمة والقواعد عادت لتتلقى «صدمة» جديدة من المحكمة العليا (بواسطة المحامية سهاد بشارة، الذي أصدرته في قضية الزوجين العربيين فاتنة وأحمد زييدات (من مدينة سخنين) الذين أرادوا الانتقال إلى السكن في بلدة «ركيكت» (التابعة للمجلس الإقليمي «مسجاف»، القريب من سخنين). فقد رفضت «لجنة القبول» في هذه البلدة طلب الزوجين زييدات مرتين في العام ٢٠٠٦ بذريعة «عدم ملاءمتها للحياة الاجتماعية في البلدة» و«ردا على ذلك، تقدم الزوجان بالتماس إلى المحكمة العليا (بواسطة المحامية سهاد بشارة، مركز «عدالة») التي أصدرت، في أيلول ٢٠١١، قراراً يقضي بإلغاء قرار «لجنة القبول» وإلزامها بقبول طلب الزوجين زييدات وتمكينهما من السكن في البلدة.

وقور تقديم التماس الزوجين زييدات، في أواخر العام ٢٠٠٦ وبدء النظر فيه، وبالتزامن مع المدالات التي أجرتها المحكمة العليا حوله (واستمرت، كما يظهر أعلاه، نحو ٥ سنوات)، بدأت على ما يبدو محاولات وضع مسودة القانون الذي نحن بصدده

والبند (٦ د)، اللذين يتيحان لأي من هذه «البلدات الجماهيرية»، المقامة جميعها على ما يسمى «أراضي دولة» (٤)؛ تصنيف وغزيلة الراغبين في السكن فيها والمرشحن لذلك، طبقا لمعايير تحددها هذه البلدات نفسها في دساتيرها الخاصة، واشتراط قبول طلباتهم وتلبية رغباتهم بمصادقة «لجان القبول» الخاصة بهذه البلدات والتي تتكون، أساسا، من ممثلين عنها (البلدات)، إضافة إلى ممثلين عن جهات رسمية أخرى، في مقدمتها «الوكالة اليهودية».
ويمنح البند (٦ ب) من التعديل الجديد «لجان القبول» المحلية هذه صلاحيات واسعة، إذ يحدد جملة من «المسوغات والمبررات» التي تتيح لها رفض طلب مواطن ما بالسكن في البلدة الجماهيرية المعنية، من بينها أن المواطن / المرشح «غير ملائم لحياة المجتمع المحلي» و/ أو «غير ملائم للنسيج الاجتماعي . الثقافي في البلدة»، كما يحمي التعديل «لجان القبول» من احتمال تدخل المحاكم في قراراتها، وينص التعديل، من جانب آخر، (في البند ٦ د) على «منع لجان القبول من رفض مرشح ما على خلفية العرق، الدين، الجنس، القومية، المحدودية (العجز الجسماني)، المكانة الشخصية، السن، الولدية، الميل الجنسي، الموطن الأصلي، المعتقد أو الانتماء الحزبي . السياسي» غير أن هذا البند الأخير (بند «عدم التمييز») لا يمنع التمييز، ولا يبتغي ذلك حقاً، بل لا يعدو كونه ورقة توت يراد بها تغطية عورة القانون، العنصري الفاضح، الذي يعتمد ذرائع ضبابية للتستر على الرفض بدوافع عنصرية تجاه أي شخص «لا يعجب» لجان القبول هذه، سواء لكونه «غير ملائم للحياة الاجتماعية» أو «غير ملائم للنسيج الاجتماعي»، وهذا ما أكدته الاتهامات إلى المحكمة، كما سنبين لاحقاً.
وكان هذا التعديل الجديد قد جاء بمبادرة من ثلاثة أعضاء في الكنيست هم: دافيد روثم (من حزب «إسرائيل بيتنا»، يسرائيل خسون وشاي حيرمش (من حزب «كديما» برئاسة تسيبي ليفني آنذاك)، بغية تنظيم عمل «لجان القبول» في «البلدات الجماهيرية» في الجليل والنقب، والتي لا يزيد تعداد سكانها عن ٤٠٠ نفر، سواء من حيث تركيبتها أو صلاحياتها، وتشكل هذه البلدات واحداً من أنماط الاستيطان القروي غير الزراعي وغير التعاوني (خلافاً لـ «الموشاف» و«الكيبوتس»)، بدأ اعتماده في العام ١٩٥٣ في بلدة «نفيه مونوسون» في مركز البلاد، والتي تعتبر «البلدة الجماهيرية» الأولى في إسرائيل، وتقوم هذه «البلدات الجماهيرية»، عادة، على مساحات واسعة مما يسمى «أراضي دولة» خصصها لهذا الغرض الاستيطاني مؤسسة مديرية أراضي إسرائيل» التي تتولى، قانونياً، المسؤولية عن هذه الأراضي، إدارتها والتصرف بها، بصفتها مؤتمناً عليها من قبل «الوكالة اليهودية» وتتميز هذه البلدات، في المستوى العملي، بجودة عالية جدا في مجالات الحياة المختلفة، سواء البنى التحتية، السكن أو الخدمات الحياتية أو الحياة الاجتماعية والثقافية.
والحقيقة التاريخية . السياسية أن هذه المبادرة انطلقت من نوايا ودوافع عنصرية بحتة تنمونها، في جوهرها وحقيقتها، بمنع سكن المواطنين العرب في هذه «البلدات الجماهيرية»، ذلك أنها تبلورت في أعقاب بعض الأحكام التي صدرت عن «المحكمة العليا» نفسها وفضت بإلغاء قرارات عينية رفضت فيها «لجان القبول» في بعض هذه البلدات الاستجابة لطلبات مواطنين عرب، بصورة أساسية . للسكن فيها فالزمتها المحكمة بقبول تلك الطلبات وتمكين المواطنين العرب من ذلك، وكانت أولى تلك الحالات، وأهمها على الإطلاق ربما، قضية الزوجين العربيين إيمان وعادل قعدان (من مدينة باقة الغربية) اللذين أرادا . في أوائل التسعينيات من القرن الماضي . الانتقال إلى السكن في بلدة «كتسير» الجماهيرية (القريبة من باقة الغربية، في منطقة المثلث). لكن «لجنة القبول» في تلك البلدة رفضت طلبهما تقدمها بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية (بواسطة المحامين نيطغ زيف ودان يكير، من «جمعية حقوق المواطن)» التي أصدرت، في آذار من العام ٢٠٠٠، قرار حكمها النهائي في

كتب سليم سلامة:

خطت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية يوم ١٧ أيلول الجاري خطوة أخرى، لكن كبيرة وواسعة وظخيرة في هذه المرة، في اتجاه الابتعاد عن حقوق الإنسان، حين أصدرت قرار حكمها بشأن ما يعرف في إسرائيل باسم «قانون لجان القبول»، إذ يشكل هذا القرار، من حيث نتيجته النهائية وجملة تسويغاته، كما من حيث آلية اتخاذه وراي الأقلية في «هيئة» المحكمة، التي نظرت في القضية، منعطفاً خطيراً في أداء هذه المحكمة، منهجها، مكانتها وفرص الاتكاء عليها والاحتماء بها بوصفها «الملاذ الأخير» المتاح أمام المواطن المستضعف في هذه البلاد، فردا كما كان مجموعة أقلية، وخصوصا الأقلية العربية، في مواجهة التفشي المتسارع للطروحات والممارسات اليمينية والعنصرية المتطرفة التي تجتاح إسرائيل بوتائر عالية جدا ومظاهر غير مسبوقه، في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، وهو ما تجسد . في المستوى الرسمي، في جملة من القوانين الجديدة التي أنجز الكنيست تشريعها و/ أو لا يزال يعمل على تشريعها. وبالرغم من حقيقة تاريخية ممتدة على طول عمر دولة إسرائيل مؤداها أن هذه المحكمة لم تكن يوماً «منارة (حقيقية) للعدل والحق». كما يجب الإسرائيليون وصفها، في كل ما يتعلق بعلاقة دولة الاحتلال والاستيطان مع الشعب الفلسطيني عامة، ومع العرب الفلسطينيين الذين بقوا مواطنين فيها، إلا أن قرار الحكم هذا يحصل في طبياته تراجعا خطيرا حتى عن الجزئي والمنعوص الذي كان بما في ذلك ما سبق وأقرته هي ذاتها، كما يثبت رسالة مقلقة تعنل، جهارا، أن «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية تخترق هنا، على صعيد هذه العلاقة تحديداً ومنذ الآن فصاعداً ربما، تفسيراً آخر، للعقولة الإسرائيلية الشائعة بأن «القضاة يعيشون بين ظهرائنا شعبيهم» مفاد: «التمزغ في حضن المؤسسة الرسمية وعدم الخروج عن دائرتها، مهما أوغلت في العنصرية المفوضحة، صريحاً وتنفيذاً.

والحديث يدور هنا، عينا، عن قرار الحكم الذي رفضت «محكمة العدل العليا» هذه من خلاله التماسين قداماً إليها يطعنان بدستورية وشريعة ما أصبح يعرف في إسرائيل باسم «قانون لجان القبول» ويطلبان بأمر قضائي (تصدره المحكمة) يلغي هذا القانون ويشطب من سفر القوانين الإسرائيلي، لما فيه من تكريس لمبادئ وممارسات عنصرية رسمية مفوضحة، وإن كانت جهود لافتة قد بذلت لتمويهها ومواراتها، وهما التماسان تقدم بهما كل من مركز «عدالة» (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) و«جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»، نيابة عن مجموعة من المواطنين اطلقت على نفسها اسم «مستقبل مسجاف» (مواطنون من بلدات جماهيرية تابعة للمجلس الإقليمي «مسجاف» في الجليل ويعارضون إجراءات التصنيف والغزلة) وعن «جمعية مبادرات صندوق إبراهيم» التي تنشط «من أجل تعزيز الدمج والمساواة بين مواطني إسرائيل العرب واليهود» (وترفع شعار: «بنيني مستقبلا مشتركا للمواطنين العرب واليهود في إسرائيل»).

القانون ... نصه، خلفياته ودوافعه

«قانون لجان القبول» هو الاسم الاعلامي، السياسي والشعبي الذي يطلق على «التعديل رقم ٨، لقانون الجمعيات التعاونية في إسرائيل» واسمه الرسمي، نظام الجمعيات التعاونية، والذي تبناه الكنيست الإسرائيلي وأقره، نهائيا في دورته الأخيرة قبل الحالية (الكنيست الـ ١٨)، يوم ١٣ من آذار العام ٢٠١١، بتأييد أغلبية من ٣٥ عضوا في الكنيست (أي اقل من ٢٠٪ من أعضاء البرلمان / السلطة التشريعية في إسرائيل!). مقابل معارضة ٢٠ عضوا.

وقضى هذا التعديل بإضافة بندين إلى قانون الجمعيات التعاونية هما: البند (٦ ب)

الاتماس ... الطعن المبدئي ومداورة المحكمة وصولاً إلى تبني «موقف الدولة»!

✽القاضي سليم جبران، أحد قضاة الأقلية في هيئة المحكمة التي نظرت في الاتماسين لإلغاء «قانون لجان القبول»: «على

ضوء، خارطة الاستيطان القائمة اليوم والتجربة المستفادة طوال السنوات في كل ما يتصل بتحكيم الرأي والاعتبارات المعتمدة

في هذا المجال، فقد توصلت إلى الاستنتاج بأن ليس في وسعي سوى الإقرار بأن هذا القانون يكرس واقعاً تمييزياً»✽

ثمة مؤشرات اثنان، على وجه التخصيص، يعينان في توضيح وتأكيد مضمون قرار الحكم الأخير الصادر عن «محكمة العدل العليا» في هذا الموضوع، دلالاته وإسقاطاته. المؤشر الأول، أن الائتماسين موضوع المعالجة هنا قداماً إلى هذه المحكمة في أواخر آذار ٢٠١١، أي بعد أيام قليلة من سن القانون في الكنيست نهائيا، في حزيران من العام نفسه، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر، استجابات هيئة المحكمة التي نظرت في الائتماسين وما تضمنها من طلب بشأن إصدار أمر احترازي، لهذا الطلب وأصدرت أمر احترازي ضد دستورية هذا القانون والأمرت الدولة (الحكومة ومديرية أراضي إسرائيل) بتقديم موقعها في غضون ٦٠ يوماً والإجابة عن السؤال: لماذا لا يتم إلغاء هذا القانون؟ كما قررت هيئة المحكمة ذاتها تحويل الائتماسين إلى النظر أمام هيئة موسعة مكونة من تسعة قضاة، وهو إجراء غير عادي تلجأ إليه المحكمة العليا لدى النظر في قضايا تحمل أهمية كبيرة وتنطوي على تداعيات عميقة في مستويات مختلفة، وتألقت هيئة المحكمة آنذاك من ثلاثة قضاة هم: رئيسة المحكمة العليا السابقة (في ذلك الوقت)، دوريت بينيش، عدنا أرييل ويورام دنتسيغر، والمؤشر الثاني، أن قرار المحكمة العليا الأخير، في ١٧ أيلول الجاري، صدر عن الهيئة الموسعة المكونة من تسعة قضاة بأغلبية خمسة قضاة قرروا رفض الائتماسين، مقابل أربعة قضاة قرروا قبولهما. أما القضاة الخمسة المؤيدون للقانون فكانوا: أشير غرونيس، رئيس المحكمة العليا، مريام ناور، نائبة الرئيس، إلياكير وربنشطالين، إستر حيوت وحنان ميلتسر، وأما الأربعة المعارضون للقانون فكانوا: سليم جبران، نيل هندل، عدنه أرييل ويورام دنتسيغر (والأخيران من الهيئة الأولى التي نظرت في الائتماسين).

طعن الملتمسون في شرعية «قانون لجان القبول» الدستورية مؤكداً أنه ينطوي على تمييز صارخ، على الرغم من «بند عدم التمييز» الوارد فيه . كما ذكرنا أعلاه . إذ يجيز التمييز ويشرعه «على خلفية مميزات ثقافية واجتماعية» (عدم ملاءمة الحياة الاجتماعية» أو «عدم ملاءمة النسيج الثقافي . الاجتماعي»)، وفي هذا، يعارض هذا القانون مع القوانين الدولية وبعض القوانين الإسرائيلية التي تحظر التمييز بسبب اختلافه، في أي من المكونات أو المجالات، عن الأكثرية في مجتمع ما أو عن المجموعات المهمّمة فيه، وأوضح الملتمسون أن نمط الحياة في غالبية هذه «البلدات الجماهيرية» ليس تعاونيا ولا يتصف سكانها بطابع فريد ومميز، سواء من الناحية الثقافية والاجتماعية، سوى الرغبة في حياة ذات جودة عالية، ما يعني أن شرطي الملاءمة «للحياة الاجتماعية» و«النسيج الثقافي . الاجتماعي» يخلوان من أي مضمون حقيقي ولا يبريدان عن كونهما ذريعتين وأهينتين لشرعة التمييز من أبواب أخرى وتحت سميات مختلفة.

كما طعن الملتمسون في هذين الشرطين من حيث ضبابيتهما وعدم اعتمادهما معايير موضوعية، واضحة وثابتة، بل كونهما يعتمدان على «اختبار نفسي» لا على معايير عامة، وكونهما منطيين برغبات أعضاء «لجان القبول»، ميولهم وغاياتهم، ما يجعلهما، في الواقع - غطاء ومدخلا واسعا للتمييز المقتن ضد فئات مختلفة من المواطنين، من بينها المسنون، العائلات الحادية الوالد، المحدودون حركيا، الأزواج المثليون جنسيا وغيرهم كثيرون آخرون، إلى جانب المواطنين العرب بالتاكيد.

واكد الملتمسون إنه بالرغم من «بند عدم التمييز» بحق أعضاء شرائح اجتماعية مختلفة، والذي تضمنه القانون بالنص الرسمي، إلا أن التعديل لا يمنع (بل يتيح ويشرع) رفض مرشحين للسكن في «البلدات

رجل الأعمال يتسحاق تشوفا يمتلك مفاتيح شل الاقتصاد الإسرائيلي بالمثل!

* تشوفا يوظف مسؤولين حكوميين إسرائيليين سابقين في شركاته لتحقيق مسعاه لاحتكار الغاز الطبيعي في إسرائيل وترسيخ مكانته في سوق الغاز في دول شرق البحر المتوسط، من قبرص وحتى غزة *



تشوفا وتنتابها، من يؤثر أكثر على الآخر؟

ووفقا لتوقعات شركة الكهرباء الإسرائيلية، فإنه حتى نهاية العقد الحالي، سيعتمد قرابة ٨٠٪ من إنتاج الكهرباء على الغاز الطبيعي، وتشير المعطيات إلى أن عدم اعتماد إنتاج الكهرباء على الغاز، سيؤدي إلى انقطاع الكهرباء في إسرائيل خلال ذروة فترات الطلب على الكهرباء، بمبادرة شركة الكهرباء، إلى جانب ارتفاع نفقات الشركة على المحروقات بسبعة مليارات شيكل، ما سيؤدي إلى رفع أسعار الكهرباء إلى ما بين ٣٠ - ٤٠٪ التي تجب من المستهلكين.

إضافة إلى ذلك، فإن الكهرباء هي طاقة أساسية جدا في عملية تحلية مياه البحر، ولذلك فإن توافر الغاز يصبح أمرا مصيريا حيال إمكانية تحلية المياه وتكلفتها. وهذا في الوقت الذي يفترض بمنشآت تحلية المياه أن تزود بعد عقد نصف كمية مياه الشرب في إسرائيل.

وفي موازاة ذلك، سيحل الغاز الطبيعي مكان المنتجات النفطية المكررة عالية الثمن والملوثة للبيئة التي تستخدمها المصانع، ووفقا للتقديرات، فإنه خلال ثلاث سنوات، سيعتمد ٩٠٪ من استهلاك الطاقة الصناعية على الغاز الطبيعي.

يُضاف إلى ذلك، أن الحكومة الإسرائيلية تخطط لإدخال الغاز الطبيعي كوقود بديل للمواصلات، وقد قررت الحكومة غاية تحويل ٤٠٪ من المواصلات إلى استخدام وقود يستند إلى الغاز بحلول العام ٢٠٢٥.

واعتبرت «ذي ماركر» أن إسرائيل تودع بيدي تنظيم اقتصادي خاص موردا طبيعيا ستعتمد عليه في المستقبل القريب فروع الكهرباء والماء والمواصلات والصناعة. ويأتي ذلك فيما تشارك في هذا التنظيم الاقتصادي شركة أميركية، لا تدفع ضرائبها الخزينة الإسرائيلية، وفي وقت تصدر فيه «ديلك» تقارير بانها تعزز طرح أسهمها في بورصة لندن.

وخلصت الصحيفة إلى أنه «إذا كانت الحكومة الآن تتخوف من فرض رقابة على أسعار الغاز، أو إصدار أمر بتفكيك الملكية المشتركة لتشوفا ونوبل على بئر تمار وليفيقان، فأي قلم ستنتج الحكومة في تحريكه في المستقبل على طاولتها من دون مصادقة ديلى ونوبل؟ وكيف ستتمكن من اتخاذ قرارات تتناقض مع مصالحها في الوقت الذي فيه ليس غلاء المعيشة فقط، وإنما مجرد وجود حياة عمرية أيضا، سيكون مشروطا بطبيعة قلب هؤلاء المبادرين أنفسهم؟ ولن يكون بيدي مجموعة تشوفا ثراء هائل وإنما وبالأساس قوة سياسية غير مسبوقة، وحالة تشوفا ليست أقل من امتحان وطني لسيادة إسرائيل، ولأول مرة تتحدى هذه السيادة جهة تجارية - خاصة، وليس دولة عظمى أو جيش معاد».

وهذا الأداة متواصل منذ ١٤ عاما على الأقل، وبواسطة طريقة العمل هذه يعزز سيطرته على «مورد طبيعي قومي ذي أبعاد إستراتيجية». من جهة ثانية، سعى تشوفا خلال السنوات الثلاث إلى تصفية عدد من شركاتها، من أجل تجميع سيطرته في مجال الطاقة. فقد استثمر الأموال التي ربحها من بيع الشركات، وبلغها أربعة مليارات شيكل، في تمويل استمرار أعمال التنقيب التي تنفذها مجموعة «ديلك» في البحر المتوسط. وبعد أن اكتشفت «ديلك» ونوبل إنزجي، بئر الغاز «تمار»، في العام ٢٠٠٩، وبئر الغاز «ليفيتان» في العام ٢٠١٠، اللذين يحتويان على ما بين ٨٥٠ إلى ٩٠٠ مليار متر مكعب، فإن هاتين الشركتين استغلتا العدد الكبير جدا من تراخيص التنقيب التي حصلتا عليها من الدولة من أجل التنقيب عن آبار غاز أخرى، وإن كانت صغيرة نسبيا.

وتحتوي هذه الآبار، التي يطلق عليها أسماء «كريش» و«تين» و«ولفين»، على ما بين ٧٠ إلى ٨٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ورغم أن هذه كمية صغيرة نسبيا، إلا أن تشوفا توصل إلى اتفاق مع المسؤول عن القيود الاقتصادية، دافيد غيلو، على موافقة الأخير بأنه مقابل موافقة تشوفا على بيع الآبار الصغيرة، سيبقى بئرا «تمار» و«ليفيتان» تحت سيطرة تشوفا، ويعني هذا الاتفاق أن المسؤول عن المنافسة في الاقتصاد الإسرائيلي وافق على تخليد احتكار خاص على مورد طبيعي قومي لعشرات السنين المقبلة، مقابل تمكين لاعب ثالث من الدخول إلى سوق الغاز، بواسطة شراء آبار «كريش» و«تين» و«ولفين»، لكن كمية الغاز فيها بالكاد تصل إلى ١٠٪ فقط من احتياطي الغاز.

سيطرة مطلقة على الاقتصاد الإسرائيلي

إن تحقيق تشوفا لخطته، بإحكام سيطرته على مخزون الغاز «الإسرائيلي»، إذ أن لبنان والسلطة الفلسطينية وقبرص تقول إن قسما من هذا المخزون في مياهاها الاقتصادية، سيوفر له مبالغ نقدية هائلة تمكنه من تأسيس مكانته بشكل سريع في سوق الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط والتي تشمل الآبار الواقعة قبالة شواطئ إسرائيل وجنوب لبنان وقبرص وقطاع غزة.

لكن «ذي ماركر» أشارت إلى أن سيطرة تشوفا المضمونة على سوق الغاز الطبيعي، ستمكّنه من السيطرة على الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن خطواته القادمة لتطوير آبار الغاز «من شأنها أن تؤثر بشكل خطير على سيادة إسرائيل»، خاصة وأن تشوفا سسيطر على سيولة نقدية يبلغ يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار، خلال العقود المقبلة، والسبب الرئيس لسيطرة تشوفا على الاقتصاد الإسرائيلي في المستقبل القريب والبعيد، هو انتقال اعتماد محطات توليد الكهرباء والمصانع والمواصلات العامة على الغاز بدلا من المحروقات.

يدور في إسرائيل، منذ خمس سنوات، جدل حاد حول كيفية استفاة خزانة الدولة من الغاز الطبيعي الذي اكتشف قبالة شواطئها في البحر المتوسط، في العام ٢٠٠٩. ويأتي هذا الجدل على ضوء حقيقة أن شركات خاصة، هي بالأساس شركة «ديلك» الإسرائيلية وشركة «نوبل إنزجي» الأميركية، تنقب عن الغاز وتستخرجه من الحقول البحرية وتبيعه لشركات إسرائيلية ودول، كان آخرها توقيع اتفاق تفاهات مع الأردن لتزويد محطة توليد الكهرباء فيه، وبلغ حجم هذه الصفقة ١٥ مليار دولار.

والاسم المركزي في هذا الجدل هو رجل الأعمال الإسرائيلي يتسحاق تشوفا، الليبي الأصل والمولد، وطريقة عمله وسعيه من أجل إحكام سيطرته على احتكار هذا المورد الطبيعي. ومن أجل تحقيق ذلك، فإنه يوظف في شركاتها، وأبرزها «ديلك» وشركة تحلية المياه، مسؤولين رفيعي المستوى سابقين في الوزارات والشركات الحكومية، مثل وزراء والمفتش العام للشرطة ومدير عام وزارة العدل وموظفين كبار في وزارة المالية.

وتخيم على مسعى تشوفا لاحتكار مورد الغاز الطبيعي سحابة تتمثل بإمكانية فرض رقابة أعلى على الحد الأعلى لسعر بيع الغاز.

ووفقا لتقرير نشرته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، مؤخرا، فإن تكلفة استخراج وحدة طاقة من بئر الغاز «تمار» تبلغ ٦٠ سنتا، وتكلفة استعادة نفقات البحث والتنقيب تبلغ دولارا واحدا، ودولارا آخر لتغطية تكاليف رأس المال المستثمر. أي أن التكلفة الأساسية لاستخراج وحدة الطاقة تبلغ ٢٦ دولار، وفي المقابل فإنه يتم بيع وحدة الطاقة لمحطات توليد الكهرباء بستة دولارات وللمصانع بثمانية دولارات، علما أن كل دولار تتم زيادته على سعر وحدة الطاقة يؤدي إلى خسارة الدولة مليار شيكل سنويا.

إلا أنه ليس واضحا بعد ما إذا كان فرع الطاقة في إسرائيل قادرا على تحمل تقويض تنظيمي آخر في غضون أربع سنوات، بعد مضاعفة حصة الدولة من أرباح اكتشاف آبار الغاز، بموجب توصية «لجنة شيشينسكي» التي شكلتها الحكومة. كذلك فإنه ما زال من الصعب معرفة ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية ستنقل في صراع سياسي وقضائي معقد من أجل فرض رقابة على الأسعار، خاصة بعد أن وجه تشوفا تهديدا مبثما بأنه وشركاه الأميركيين، أي شركة «نوبل إنزجي»، سيؤخران تطوير بئر الغاز الطبيعي «ليفيتان» الذي يحتوي على ضعفي مخزون الغاز في بئر «تمار».

توظيف مسؤولين حكوميين سابقين

تشمل قائمة المسؤولين الحكوميين السابقين الذين عملوا ويعملون حاليا لدى تشوفا، أي أولئك الذين وقفهم في شركاتها، وشركتها «ذي ماركر»، ٢٥ شخصا. ويضمهم الوزراء السابقون روني ميلو ويوسي بيلد؛ السفير الإسرائيلي الأسبق في واشنطن إيتمار رابينوفيتش؛ المفتش العام السابق للشرطة دودي كوهين وموشيه كرادى، ونائب المفتش العام سابقا غاي لاسد؛ مدير عام وزارة الصحة السابق البروفسور غايي برياش؛ مدير لانغ المساعد السابق لوزير الطاقة عوزي لنداو.

كذلك تضم القائمة ثلاثة مسؤولين سابقين في سلطة الأسهم المالية في وزارة المالية، أحدهم كان يتولى منصب رئيس هذه السلطة، والثانية كانت مستشارة لرئيس هذه السلطة، والثالث كان يتولى منصب مدير دائرة الشركات العملاقة في الوزارة. كما ضمت القائمة المحامي يورام توربوفيتش، الذي كان يتولى منصب رئيس طاقم مستشاري رئيس الحكومة السابق، ايهود أولمرت، ومنصب مدير دائرة القيود الاقتصادية في وزارة المالية. كذلك يعمل لصالح تشوفا مدير سابق آخر لدائرة القيود الاقتصادية، ومدير عام سابق لوزارة العدل. وهناك أسماء عديدة أخرى بينها مدير عام وزارة البنى التحتية السابق، وموظفون كبار سابقون في وزارة المالية.

ولاشك في أن توظيف تشوفا لهؤلاء الأشخاص، أو استئجار خدمات المحامين بينهم، هدفه الوصول إلى أروقة الحكومة والوزارات ذات العلاقة بأعماله، وفي هذا السياق، ترددت أنباء في شهر تموز الماضي، حول اتصالات أجراها تشوفا مع الدكتور غاي روتكوف، من أجل تجنيده لدفع مشروع بئر الغاز «ليفيتان»، وذلك بعد نصف عام فقط من مفادرة وتكليف منصبه كمدير عام وزارة العدل، وهو المنصب الذي منحه معرفة واسعة في أروقة مكاتب الوزراء، بحسب الصحيفة، وتأتي الاتصالات بين رجل الأعمال الثرى ومدير عام وزارة العدل السابق عشية بدء معركة قضائية محتملة ضد الحكومة.

واعتبرت «ذي ماركر» أن السؤال حول ما إذا تكللت اتصالات تشوفا وروتكوف بالنجاح هو سؤال ثانوي، بعد أن تم النشر علنا عن هذه الاتصالات، إذ أن «الشخص ذا التأثير» هو ليس فقط من لديه تأثير سياسي أو اقتصادي بفضل أعماله، وإنما هو من يستطيع اقتناء تأثير الآخرين وتجنيده هذا التأثير لصالحه، سواء كان ذلك بواسطة أجر أو بواسطة وعد بدفع أجر في المستقبل. وهذا الوعد لا ينبغي الاتفاق عليه باجتماع بينهما أو توقيع عقد مستقبلي، ويكفي أحيانا ظهور عنوان في صحيفة تبشر بإمكانية انضمام مسؤول رفيع، أو حتى عدم انضمامه، إلى النخبة اللامعة التي تتلأصق جيش رجل الأعمال الثرى، في معركته ضد الحكومة.

وأوضحت الصحيفة أنه لا توجد في قطاع الأعمال هدايا مجانية، والحصول على عمل لدى تشوفا هو هدية ثمينة من دون شك، فهو يعرف كيف يدلل مديري شركاتها، ويعتبر تشوفا رجل الأعمال الذي يدفع أعلى أجر لمديري شركاتها، رغم أن هذا الأجر هو على حساب المستثمرين في شركاتها العامة. ومثال على ذلك، هي المنافسة بين المديرين في مجموعة «ديلك» حول عدد الملايين التي يتقاضونها سنويا. لكن مقابل ذلك يتعين على هؤلاء المديرين، وبغيرهم من كبار المستثمرين السابقين في الحكومة الذين يعملون في شركاتها، أن يمنحوا تشوفا إنجازا معيناً يكون مطلوباً في نقطة زمنية معينة.

وتابعت وسائل الإعلام الإسرائيلية تعيين المسؤولين السابقين في مناصب عليا في شركات تشوفا، في مدار السنوات الماضية، لكنها لم تتشخص «المهر»، الذي تعين عليهم دفعه، وتدور أسئلة عديدة حول هذا «المهر»، مثل: لماذا احتاج تشوفا، في العام ٢٠١٠، إلى مدير عام وزارة البنى التحتية، كوبي بيرتس، الذي عُين مديرا عاما لـ«ديلك إنزجي»، في موازاة المباحثات المطولة حول رفع عائدات الدولة من بيع الغاز؟ وماذا كانت حاجته، في العام ٢٠١٠، إلى تعيين موشيه بركات رئيسا لشركة التأمين «هيفينيكس»، التي يملكها تشوفا، بعد ثلاثة شهور من إنهاء مهام منصبه كمدير لدائرة الشركات العملاقة في سلطة الأسهم المالية، وذلك في أوج تحقيق كانت تجربته السلطة حول أداء شركة «ديلك للعقارات»؟

وكان تشوفا قد عين المفتش العام السابق للشرطة، دودي كوهين، مديرا للأعمال العقارية الخاصة به، بعد استقالة كوهين من منصبه في الوقت الذي كانت فيه الشرطة تحقق في شكوى قدمها البروفسور إيتان شيشينسكي حول تنصت سري وتهديدات عانى منها خلال عمل «لجنة شيشينسكي»، التي أوصت بخضم مليارات من أرباح شركات الغاز لصالح خزانة الدولة.

الجدير بالإشارة أن تشوفا ليس رجل الأعمال الوحيد في إسرائيل الذي يستخد علاقات وتأثير مسؤولين حكوميين كبار سابقين، لكنه يختلف عن غيره من رجال الأعمال بثلاثة جوانب: أداةه في هذه الناحية منهجي،

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تتراجع عن برامج لمحاربة العنصرية من خلال لقاءات يهودية - عربية

نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، في نهاية أيار العام الماضي، أن منتزه الألعاب الترفيهية في مدينة ريشون لتسيون يفصل بين التلاميذ اليهود والعرب، وعلى أثر ذلك، اتصل وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، شاي بيرون، مع المعلم العربي الذي كشف عن هذا الفصل العنصري، ونقلت وسائل الإعلام عن بيرون قوله للمعلم إن «قيم المساواة والشراكة والتسامح هي في صلب سياسة وزارة التربية والتعليم». وأعقب ذلك بيان صادر عن الوزارة جاء فيه أنه «مع توليه المنصب (قبل ذلك بشهرين)، أصدر الوزير تعليمات بوضع بند في الميزانية لتمويل لقاءات بين مجموعات متصارعة في دولة إسرائيل، ببلغ ٢٥ مليون شيكل».

وبات هذا البند يعرف باسم «نظام الحوار»، ومنذُ أصبح هذا التعبير إجابة ثابتة من جانب وزارة التربية والتعليم على أي سؤال أو على انتقاد حول عدم تعامل الوزارة مع مظاهر الكراهية والتعريض ضد العرب، وكانت المرة الأخيرة التي استخدم فيها هذا التعبير، «نظام الحوار»، خلال شهر الصيف الأخير، على خلفية موجة العنصرية الكبيرة أثناء الحرب على قطاع غزة. ويبدو أن تعقيب الوزارة باستخدام هذا التعبير، بصورة شبة أوتوماتيكية، أثارت حفيظة يانيف ساغي، مدير عام مركز «فغعات حبيبا» وهو أحد المؤسسات الرائدة والتي تمتلك خبرة وتجربة كبيرتين في مجال اللقاءات بين التلاميذ اليهود والعرب.

فقد تعهدت وزارة التربية والتعليم، قبل ثلاث سنوات، بإجراء نشاطات مشتركة مع مركز «فغعات حبيبة»، بميزانية إجمالية بمبلغ أربعة ملايين شيكل تمتد على عدة سنوات، لكن في هذه الأثناء تسود تخوفات من عدم تحويل مبلغ نصف مليون شيكل لمركز «فغعات حبيبة» بعد عدة شهور من أجل تحويل اللقاءات كهدية. وتأتي هذه التخوفات بسبب عدم التزام الوزارة بتعهداتها، بعد أن حولت إلى المركز مليون شيكل قبل سنتين من أجل تمويل نشاط سنة واحدة.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، يوم الأربعاء الماضي، عن ساغي قوله «عدنا إلى نقطة البداية، ونصف المبلغ الذي وعدنا به»، ويرى متابعون لهذا الموضوع أن عدم تحويل الميزانية اللازمة لتمويل اللقاءات تهدف إلى محاربة العنصرية، نابع من سياسة وزارة التربية والتعليم التي غايتها الحفاظ على برامج غير مرغوب فيها على «نار هادئة أو خامدة».

واستنادا إلى اتفاق موقع بين ساغي ومدير عام وزارة التربية والتعليم، شمشون شوشاني، من شهر نيسان العام ٢٠١١، نص على تمويل أنشطة مركز «فغعات حبيبة» بأربعة ملايين شيكل، للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣، تم كتابة برنامج عمل تطرق إلى العام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وبميزانية مليوني شيكل.

وقال ساغي إنه في منتصف العام ٢٠١٢ تم تعيين إيزر إيشل مديرا لمديرية المجتمع والشبيبة في وزارة التربية والتعليم، وعبر إيشل خلال لقاءها الأول عن استغرابه من الانفصال بلقاءات يهودية - عربية، لكنه تعهد ببدء المشروع لكن في بداية العام ٢٠١٣ أعلن إيشل بشكل مفاجئ أنه لا توجد ميزانية للعام الثاني للبرنامج، وأنه في جميع الأحوال «توجد معارضة مبدئية لبرنامج مشتركة، بين الوزارة ومركز «فغعات حبيبة»، وبذلك تكون الوزارة قد تراجعت عن البرنامج في منتصف العام الدراسي، فيما كان يفترض بالوزارة تمويل لقاءات بمشاركة ١٥٠٠ تلميذ تقريبا. وأدى تراجع الوزارة إلى أزمة مالية في مركز «فغعات حبيبة»، لكن متبرعة أميركية، تدعى كارول زايبير، تبرعت بالمال اللازم للمركز وقالت لساغي «لن أسمح لختياهاو بتدمير احتمال مستقبل من الأمل والشراكة بين اليهود والعرب».

وبعد توري يورام مهامه كوزير للتربية والتعليم، بعث ساغي برسالة إليه طلب فيها عقد لقاء سريع «من أجل إنقاذ برنامج لقاءات أبناء الشبيبة اليهود والعرب الأكبر في إسرائيل والوحيد الذي تشارك فيه الوزارة»، وقال ساغي إنه لم يتلق ردا من الوزير لكن أمل باستئناف التمويل بموجب «نظام الحوار».

وأضاف ساغي أنه تلقى إيجابيات، من خلال محادثات داخلية وبيانات رسمية، بأنه سيتم استئناف العمل بالبرنامج وأن الوزارة سيستحوّل ميزانيات، وأنه «قيل لنا إنه ستكون هناك موارد كبيرة، وعندما حاولت استيضاح كيفية توزيع الميزانية، بين النشاط اليهودي - العربي ونشاط اللقاءات بين اليهود المتديبين والعلمانيين، قيل لي إنه لا ينبغي أن أقلق، وأن الميزانيات ستكفي للجميع». وبعد ذلك عقد اجتماع لمديري المراكز التي تنظم اللقاءات بحيث حضر الاجتماع ١٥ مركزا بينهم ١٢ مركزا ينظم لقاءات للتقريب بين المتديبين والعلمانيين اليهود.

وقال ساغي «سللت إذا كانوا على الأقل سيساقفون على جزء من المال لصالح أنشطة يهودية - عربية، وكانت الإجابة سلبية، وقالوا إنه سيحصل على دعم مالي كل من يعبر العتبة التي ستحدد. وفهمت أن المال سيستخدم لأهداف أخرى». ولم تلجج محاولات ساغي لعقد اجتماع مع بيرون أو المديرية العامة للوزارة من أجل التحذير من عدم تمويل لقاءات يهودية - عربية والبحث في ما يمكن عمله.

وأشار ساغي إلى تعامل وزارة التربية والتعليم مع موضوع اللقاءات اليهودية - العربية، الذي يتميز بالاحتيايل. فقد تنامى إلى علمه أنه توجد في الوزارة دائرة التاطم للعيش المشترك، وأنه توجد ميزانية صغيرة لتمويل أنشطة، وأن هذه الدائرة لا تعارض «برامج مشتركة»، وعقد اجتماع في شهر أيار الماضي، شاركت فيه المديرية العامة الجديدة للوزارة، ميخايل كوهين، التي قالت لساغي إن موضوع اللقاءات المشتركة بين الواسطين اليهودي والعربي هامة جدا بالنسبة لوزارة التربية والتعليم وأن الغفصات حبيبة مكانة محترمة في مجال اللقاءات، ووافق «لنك تضررت»، وتقرر عقد اجتماع آخر للبحث في مجال اللقاءات كله وتقديم استنتاجاته خلال شهر.

لكن ساغي أكد أنه لم يتصل به أحد بعد مرور شهرين، ما دفعه إلى إرسال رسالة أخرى للوزارة، في منتصف تموز الماضي، قال فيها إن أنشطة المركز مشلولة وأنه بسبب عدم تحويل ميزانيات فإن المركز لا يمكنه تنظيم لقاءات مع المدارس. وحذر من «أحداث وقعت في الشهر الأخير (اختطاف المستوطنين الثلاثة وقتل الفتى المقدسي محمد أبو خضير والدعان على غزة) زادت تفهمنا جميعا لمدى أهمية اللقاءات في بناء قاعدة تربوية تواجه كراهية الآخر والعنصرية».

وعلى أثر ذلك بلغت الوزارة مركز «فغعات حبيبة» بأنها ستحوّل مبلغ نصف مليون شيكل للمركز بعد عدة شهور، وعقب ساغي على ذلك بالقول إنه «بعد مرور سنتين انخفض التمويل إلى النصف، من مليون شيكل إلى نصف مليون في السنة». من جانبها، عقب الوزارة على تقرير «هآرتس» بالقول إنه «بسبب الأهمية البالغة للتعايش بين أبناء الشبيبة اليهود والعرب، قررت الوزارة زيادة ميزانية «نظام الحوار» إلى ٣ ملايين شيكل، وسيتم تقسيم هذه الميزانية بين الجهات التي تعمل في مجال دفع الحوار بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي، وبضمن ذلك اليهود والعرب»، لكن الوزارة رفضت الإفصاح حول كيفية تقسيم الميزانية، علما أن الغالبية العظمى من المراكز تركز على اللقاءات بين مجموعات يهودية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

العدد الجديد من
قضايا إسرائيلية
54

الصفحة 54
المصطفى الترابي
وقومعة الخاترة اليهودية
أسون راز كوشنكين
لإبراهيم م. محوسوان
لدى اليهود استنسخ عام
بأولئك الآخرين
لنخبة صفا

إسرائيل
الأرض القاتون. الأيديولوجيا

54

إسرائيل ما زالت تفتقر إلى (رؤية قومية متكاملة)

الجبهة المدنية في إسرائيل وعمليات التأهيل المطلوبة

بقلم: أليكس ألتشولر ومئير إران (*)

توطئة

ما من خلاف حاليا حول المكانة الاستراتيجية التي تحتلها الجبهة المدنية (الداخلية) في نسج الأمن القومي لدولة اسرائيل، والدليل الملموس على ذلك ظهر في النقاشات الحادة التي جرت في العامين الاخيرين بين الوزارات الإسرائيلية المختلفة التي طالبت كل منها بتولي المسؤولية عن الاستعدادات في هذه الجبهة. هذا الخلاف، الذي دار بشكل رئيس بين وزارة الدفاع ووزارة حماية الجبهة الداخلية، خسم حين قررت الحكومة في اول من حزيران ٢٠١٤، إلغاء وزارة حماية الجبهة الداخلية ونقل جميع صلاحياتها ومسؤولياتها إلى وزارة الدفاع.

وقد وفرت العمليتان العسكريتان الواسعتان الاخيرتان في قطاع غزة (عملية «عمود السحاب» ٢٠١٢ وعملية «الجرف الصامد» صيف ٢٠١٤) دليلا إضافيا على أهمية ومركزية الجبهة المدنية، سواء من ناحية التهديد الملموس لاسرائيل، أو من ناحية مساهمة الرد الفعال على هذا التهديد، ومن ضمن ذلك الدور البارز لمنظومة «القبّة الحديدية». فقد طرأت منذ حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦، والتي كشفت عن إخفاقات كبيرة في أداء الجهات المختلفة المسؤولة عن ادارة الجبهة الداخلية، تغييرات كثيرة في هذا المجال الحيوي. ويشير جزء كبير من هذه التغييرات إلى اتجاه من التحسن في جهوزية الدولة لمواجهة حالات طوارئ، فيما لا زال جزء آخر موضع خلاف، أو لم يثبت نفسه بعد، أو ينتظر حلولاً تنظيمية لم يحسم في شأنها حتى الآن.

وفيما عدا المسائل التنظيمية المهمة، المتعلقة بتصميم البنية الهيكلية للجبهة الداخلية، ثمة مجموعة من المسائل العملية في مجالات مركزية، والتي تتطلب التحليل والتفكير بصورة مليّة، قبل بلورتها في توصيات لتحسين الوضع.

وفي هذا السياق فإن أحد المجالات المهمة، الذي يمكن للتقدم فيه أن يساهم بصورة ملموسة في دفع جواب إستراتيجي فعال على تحديات الجبهة المدنية، يتمثل في مسألة تأهيل القوى البشرية المهنية العاملة في الأجهزة المختلفة المسؤولة عن الجبهة المدنية الاسرائيلية، في القطاعين العام والخاص، وفي القطاع الثالث (الجمعيات والمنظمات المختلفة، غير الربحية). معظم التاهيلات المهنية التي تتم في الأطر المختلفة للجبهة المدنية، هي تاهيلات داخلية – تنظيمية، في قيادة الجبهة الداخلية والشرطة ومصلحة الإطفاء والانقاذ القطرية و«نجمة داود الحمراء» وغيرها، وهذا بالإضافة إلى استكمالات ودورات مختلفة، تعطى إلى موظفين في أجهزة ومنظمات مختلفة من قبل وزارة الدفاع وقيادة الجبهة الداخلية ومنظمات القطاع الثالث.

ووفقا لأحد المفاهيم الأساسية، فإنه يتعين على جميع الأجهزة والمنظمات العاملة في إطار الجبهة المدنية، أن تعمل في حالات الطوارئ بأقصى الجهد وبأعلى درجات التنسيق والتكامل، حتى تؤدي وظيفتها بصورة المطلوبة، ولذلك من المفترض أن يمتلك أصحاب الوظائف المختلفة العاملين في الأجهزة والهيئات ذات الصلة في الجبهة المدنية، بصورة مستمرة ومنظمة، المعرفة والخبرة النظرية والعملية اللازمة لعملهم المشترك.

في الجبهة العسكرية، ومن ضمن ذلك قيادة الجبهة الخلفية، تجري بصورة روتينية عمليات تأهيل متعددة المجالات والمنظمات، لسائر أذرع وأقسام الجيش الإسرائيلي، وتشمل أيضا تاهيلا تخصصيا في مجالات التعاون المطلوبة، في حين لا يوجد حتى الآن في الجبهة المدنية عمليات تأهيل من هذا النوع. وفي شهر شباط من العام الحالي طرأ تطور مهم في هذا المجال، عقب تشغيل المدرسة القومية لإدارة حالات الطوارئ، التي تخضع حاليا لمسؤولية وزارة الدفاع. وتسعى هذه الهيئة إلى تأهيل أصحاب الوظائف ذات الصلة في الإسطاع المحلية والوزارات وأجهزة الطوارئ المختلفة. وفي هذا السياق، فإن إخضاع صلاحيات وزارة حماية الجبهة الداخلية لوزارة الدفاع ينهي الخلاف ويوحد معظم المجالات المرتبطة بالجبهة المدنية تحت مسؤولية المؤسسة الأمنية.

يتناول هذا المقال بعض العرض والتحليل صورة الوضع والفجوات القائمة في مجال عمليات التأهيل لمجمل الأجهزة والجهات العاملة في إطار الجبهة المدنية في إسرائيل، ويقترح مبادئ عمل وتوصيات فيما يتعلق بالتغييرات الإستراتيجية المطلوبة.

خلفية علمية - مهنية

تشارك منظمات ومجموعات كثيرة بصورة بنوية ومستمرة في عملية الاستعداد للحالات الطوارئ، ولذلك من الضروري وجود درجة عالية من التنسيق فيما بينها. وتعتبر درجة التعاون والتنسيق بين الأجهزة والمنظمات المختلفة أحد العوامل الأكثر تأثيرا على مستوى الاستعداد لحالات الطوارئ. وفي ضوء حقيقة أن المشتغلين في الجوانب المختلفة المرتبطة بهذا الاستعداد هم من ذوي الخلفيات المهنية والتنظيمية والأكاديمية المختلفة، فإنه يفدو لوجود أساس مهني وأكاديمي مشترك على المستوى الشخصي والتنظيمي، أهمية حاسمة فيما يتعلق بقدرة أصحاب الوظائف المختلفة على التصدي الفعال للتحديات الكبرى المرتبطة بمواجهة حالات الطوارئ، التي تعتبر في جوهرها بين مجالية وبين تنظيمية. وفي مجال الطوارئ يجري العمل الدمين التنظيمي «على الصعيد المحلي الذي يمكن أن ينطوي على تحديات أكبر من العمل على صعيد القوى، ذلك لأنه يتطلب تضافر الجهود سواء على المستوى القومي كشرط ضروري، أو على مستوى السلطة المحلية المحددة. ولا بد للمسؤول عن مجال الطوارئ في السلطة المحلية من أن يكون مؤتمنا على تضافر جهود سائر الجهات ذات الصلة، في هذا السياق ينبغي التمييز بين العمل المشترك للمسؤولين عن الأمن في السلطة المحلية بالتعاون مع الجهات الحكومية (مثلها الوزارات الحكومية وأجهزة الطوارئ المؤسسية) وبين عملهم مع جهات غير حكومية (جمعيات، مراكز جماهيرية، صناديق المرضى، لجان الأحياء وغير ذلك). وقد إزدادت أهمية العمل المشترك مع الجهات المدنية غير الحكومية لضمان حشد الطاقات والجهود بشكل أفضل من أجل مواجهة حالات الطوارئ، في ضوء الاتجاهات البارزة التي تشير إلى اتساع دور وتدخل القطاع الثالث. غير أن التحدي الكبير الذي يصاحب ذلك يتمثل في إيجاد «لغة مشتركة» بين الفسيفساء المتنوعة والمركبة للجهات ذات الصلة. تؤدي إلى تضافر جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية في عمل مشترك ومنسق. في نطاق استخلاص العبر من حرب لبنان الثانية، وعملية «الرماص المصوب» في قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، واللتين لعبت فيهما منظمات القطاع الثالث، والقطاع الخاص، دورا نشطا في تقديم العون والمساعدات للسكان في السلطات المحلية. عقدت «موائد مستديرة» بقيادة الجهات الرسمية، من أجل بلورة طرق عمل مشتركة وفعالة تتضافر فيها جهود سائر الجهات.

عمليات التأهيل في الجبهة المدنية

إن الجهات الرئيسية ذات الصلة بموضوع عمليات التأهيل المتعددة الجهات والمجالات في الجبهة المدنية في إسرائيل، هي قيادة الجبهة الداخلية التابعة للجيش الاسرائيلي ووزارة الدفاع. وقد تمت بلورة صورة الوضع في هذا المجال استنادا إلى تحليل مواد مهنية واتجاهات سياسة، وإلى لقاءات مع موظفين ومسؤولين أجريت في الفترة الممتدة من العام ٢٠١٢ وحتى العام ٢٠١٤.

ويمكن إيجاز ملامح صورة الوضع القائمة على هذا الصعيد، على النحو الآتي:

لا توجد حاليا رؤية قومية متكاملة مقبولة لدى سائر الجهات ذات الصلة، كما لا توجد هيئة مسؤولة ذات صلاحية واحدة ومتفق عليها في كل ما يتعلق بموضوع عمليات التأهيل في الجبهة المدنية، ومن ضمن ذلك وضع البرامج والخطط الملزمة وتحديد الأطر الملائمة والإشراف على تنفيذ عمليات التأهيل في الأجهزة والمؤسسات المختلفة. مع ذلك ثمة إدراك في المؤسسة لأهمية عمليات التأهيل الدمين تنظيمية» المشتركة ويبدو أن الوعي بأهمية الموضوع أخذ في الإزدياد. وقد اعتبرت وزارة حماية الجبهة الداخلية، في إجمالها للعام الماضي (٢٠١٣) الحاجة لعمليات التأهيل الشاملة كواحد من الدروس الرئيسية وكموضوع مركزي يجب أن يحظى بالاهتمام في العام ٢٠١٤. ولكن في غياب أساس تشريعي متين لهذه العملية، ومن دون تعاون وثيق بين الجهتين المركزيّتين المسؤولتين عن هذا المجال قيادة الجبهة الداخلية ووزارة الدفاع) لا يمكن أن يتحقق التقدم والتحسن المطلوبين.

فكرة تقديم دورات تأهيل في إطار مؤسسات مدنية (جامعات وكليات)، وأن تنال برامجها اعترافا مهنيا من جانب الوزارة ذاتها، مما سيعطي شرعية حكومية للتأهيل المهني الذي يتم في إطار هذه المؤسسات. غير أن وزارة حماية الجبهة الداخلية قررت أن تدير بنفسها المدرسة القومية لإدارة حالات الطوارئ، وبالتالي تم صرف النظر عن الفكرة المذكورة. وفي أعقاب قرار الحكومة في حزيران ٢٠١٤ إلغاء وزارة حماية الجبهة الداخلية وإحالة صلاحياتها إلى وزارة الدفاع، جُدد هذا الموضوع، على أمل أن يعاد طرحه للنقاش مستقبلا.

ثمة مسألة مهمة في نطاق عمليات التأهيل المتعددة الجهات (ال «بين تنظيمية»)، والهادفة في الأساس إلى دفع وزيادة التعاون المهني، وهي مسألة التأهيل المهني للمسؤولين والموظفين في الأجهزة المختلفة في مجال الطوارئ. فحتى الآن لا يوجد تأهيل مهني معتمد لضباط الأمن والمسؤولين عن حالات الطوارئ في السلطات المحلية، في مواضيع تخصصية بما يتلاءم مع حالات الطوارئ المختلفة، وكذلك أيضا بالنسبة للموظفين في وزارات الحكومة وهيئات أخرى. وقد أخذت الجهود تنقلص، فيما يتعلق بذوي المناصب في الوزارات وأجهزة الطوارئ، في أعقاب إنشاء المدرسة القومية لإدارة حالات الطوارئ، حيث قدمت لكبار الموظفين في اوائل العام الحالي دورات إستكمال بين تنظيمية، غير أن قيادة الجبهة الداخلية لم تشارك في هذه العملية التأهيلية، وهو أمر ينطوي على مفزى عملي ورمزي على حد سواء.

تعززت قيادة الجبهة الداخلية زيادة عمليات التأهيل والتوعوية في صفوف المجموعات السكانية المختلفة، وذلك انطلاقا من إدراك أهمية توفير إجابات وحلول تساعد هذه المجموعات في حالات الطوارئ. وقد جرت مؤخرًا في هذا السياق محاولات أولية لتأهيل مواطنين متطوعين للعمل في أجهزة الطوارئ في الوسطين العربي والحريدي. وتولي قيادة الجبهة الداخلية إهتماما لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عن طريق تقديم دورات تأهيلية لأفراد «مجموعات الدعم» التي تعتنى بالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

تسعى قيادة الجبهة الداخلية في الفترة الأخيرة للوصول إلى مواطنين عاديين من أجل الاستعانة بهم في حالات الطوارئ وذلك انطلاقا من إدراك أهمية دورهم في كل ما يتعلق بعمليات الإخلاء والإنقاذ والأسعاف الأولية في حالات الطوارئ والكوارث. وقد طورت قيادة الجبهة الداخلية بالتعاون مع منظمة «نجمة داود الحمراء» ومصلحة الإطفاء والإنقاذ القطرية، خطة تأهيل مشتركة، تستهدف في شكل أساس تمكين المؤهلين من امتلاك قدرات إنقاذ ذاتية بعد وقوع هزة أرضية، وقد شرع بتنفيذ دورة التأهيل الأولى في إطار الخطة، في السلطات المحلية في سائر أنحاء الدولة.

ثمة إدراك متزايد بأن العمل في مجال الطوارئ يشكل مضمار معرفة قائمًا بذاته، يتطلب تاهيلا مهنيا وتحصيلا أكاديميا تخصصيا منظمًا. وفي هذا السياق فإن أحد التحديات البعيدة المدى التي ينبغي مواجهتها من أجل توفير حل متكامل لعمليات التأهيل، يتمثل في غياب قانون ينظم ويضبط مجال الطوارئ في إطار قانون الجبهة الداخلية، الذي بدأت مناقشة صيغها المختلفة بوتائر متغيرة، في لجان الكنيست، منذ العام ٢٠٠٨. ومن المفترض أن يحصد القانون، من ضمن جملة أشياء أخرى، شروط الترخيص الملزمة للعاملين في مجال الطوارئ، وللمؤسسات العاملة في مضمار التأهيل في مجالات الطوارئ. وقد كان أحد أهداف إقامة المدرسة

القومية لإدارة حالات الطوارئ، تحسين الوضع القائم على هذه الصعيد، والذي توفر فيه معظم المنظمات والأجهزة العاملة في هذا المجال، التأهيل المهني لموظفيها بصورة مستقلة.

بالإضافة إلى ذلك، تشرك قيادة الجبهة الداخلية في دوراتها التأهيلية ممثلين وهيئات وأجهزة أخرى، مثل الشرطة الإسرائيلية ونجمة داود الحمراء ومصلحة الإطفاء والإنقاذ وضباط الأمن في السلطات المحلية. كذلك تقوم قيادة الجبهة الداخلية بعمليات تأهيل تخصصية لعناصر محددة في الجبهة المدنية، مثل المسؤولين عن الدفاع المدني، ويشترك في هذه الدورات التي تجري بصورة منظمة منذ العام ٢٠٠٧، موظفون في السلطات المحلية وممثلون عن وزارات حكومية وشركات مدنية.

على الرغم من عدم وجود جهاز مأماس لعمليات التأهيل الأساسية ال «بين تنظيمية»، إلا أنه تجري في السنوات الأخيرة سلسلة شاملة من المناورات والتدريبات والتمارين، يشارك فيها ممثلو الأجهزة والمنظمات المختلفة العاملة في نطاق الجبهة المدنية. وتشمل الخطة العامة لهذه المناورات تمارين سنوية في معظم السلطات المحلية والوزارات الحكومية، ومناورات مشتركة على المستوى القومي و«أسبوع الطوارئ القومي السنوي»، الذي يتضمن بشكل رئيس التمرين القومي للجبهة الداخلية، وسط التركيز على عامل خطر معين، من قبيل هزة أرضية، أو تهديد غير تقليدي وغير ذلك.

خلاصة وتوصيات

يبدو بصورة عامة أن الوعي تجاه مواضيع الطوارئ، قد إزداد بشكل ملموس، مقارنة مع ما كان عليه الوضع في فترة حرب لبنان الثانية، سواء في صفوف الجهات المختلفة في الوزارات والدوائر الحكومية، أو في صفوف أصحاب المناصب والوظائف في السلطات المحلية. وعليه يبدو أن الطريق باتت معبدة حاليا، أكثر من أي وقت مضى، لدفع وتطوير عمليات التأهيل ال «بين تنظيمية»، ذات الصلة بالاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ. ويلاحظ في هذا السياق أن سائر الأجهزة والجهات التي تعنى بالجوانب المختلفة لعملية الاستعداد في الجبهة المدنية، تقوم كلا على حدة، بتأهيل موظفيها، بموجب خطط منظمة، لمهامها التخصصية، ومن ضمن ذلك أيضا مهامها في حالات الطوارئ. وفيما عدا مجال التأهيل التفصيلي، يبدو أن هناك توافقا يسود في صفوف كبار المسؤولين في الجبهة المدنية فيما يتعلق بضرورة إقامة وتطوير جهاز تأهيل مشترك وتكاملي للجهات المختلفة العاملة في ميدان الطوارئ، وذلك انطلاقا من الإقرار بأنه لا يمكن لأية جهة، أو هيئة، أن تواجه بمفردها التحديات المتزايدة، وأن هناك ضرورة لتعزيز التعاون التنفيذي بصورة دائمة بين الأجهزة والمنظمات المختلفة العاملة في المجال ذاته، كمفتاح للنجاح. غير أن الثقافة التنظيمية السائدة حاليا في منظومة الجبهة الداخلية، تعانتي إلى حد كبير من منافسة مفرطة بين الجهات المختلفة في منظومة الطوارئ، على مكانة «الصدارة»، الأمر الذي يؤثر على دفع وتطوير عمليات التأهيل التكاملية. وعلى ما يبدو فإن إقامة المدرسة القومية لإدارة حالات الطوارئ في اوائل العام ٢٠١٤، تشكل تطورا إيجابيا مهما في هذا المجال.

وعلى الرغم من إقرار ممثلي الجهات والأجهزة المختلفة العاملة في مجال الطوارئ بالحاجة إلى إقامة تعاون عملي وثيق فيما بينها، والذي يتطلب عمليات تأهيل وتدريب مشتركة في إطار جهد تكاملي، إلا أن الصعوبة المنهجية الجوهرية تكمن، من ناحية عملية، في أن كل جهة من هذه الجهات، تعتمد على أطر معرفة مختلفة، وعلى أساس تجربتها الخاصة، عوضا عن الاعتماد على «فرن صهر» مهني مشترك، كما هو حاصل مثلا في الجيش الإسرائيلي. فهناك حاجة قطاعا في الجبهة المدنية أيضا، إلى دمج واع وديناميكي لعمليات التأهيل على المستوى التنظيمي الداخلي، وعلى المستوى ال «بين تنظيمي». من هنا، فإن لمسألة عمليات التأهيل ال «بين تنظيمية»، علاقة وثيقة بثلاث خطوات استراتيجية ضرورية في الجبهة المدنية:

ضبط تنظيمي – قانوني لمجال الطوارئ بمجمله على المستويين القومي والمحلي،

بلورة نظرية تفعيل مشتركة تتضافر في إطارها جهود سائر الجهات العاملة في مجال الطوارئ،

الاعتراف بالعمل في مجال الطوارئ كمهنة تخصصية، كأي مهنة أخرى

معترف بها.

من ناحية مبدئية، يتفق الجميع على ضرورة العمل من أجل سنن قانون

ينظم هذا المجال، غير أن هناك عقبات تنظيمية ومصاحبة تعيق ذلك منذ العام ٢٠٠٨. أما مسألة عدم وجود نظرية تشغيل مدمجة ومشاركة فمردها المنافسة بين الأجهزة والهيئات المختلفة ذات الصلة، إذ أن الوثائق الأساسية لهذه الهيئة أو تلك، والتي تمت بلورتها من وجهة النظر الخاصة لكل منها، لا تكون أحيانا مقبولة لدى الهيئات الأخرى، أو لأنها لم توضع بالتنسيق معها. ومن غير المتوقع أن تجد هذه المشكلة حلا لها طالما لم يجر تنظيم شبكة العلاقات بين مختلف الهيئات والأجهزة. وفيما يتعلق بمسألة الاعتراف بالعمل في مجال الطوارئ كمهنة تخصصية قائمة بذاتها، فإن هذه المسألة لم تحظ بعد بالاهتمام والمعالجة الكافيين من جانب متخذي القرارات، وبالتالي فإنها بحاجة إلى دراسة وتسوية.

عموما، وكما بينا آنفا، هناك بدايات إهتمام وتفكير أولي بهذا الموضوع من جانب الهيئات المهنية ذات الصلة، وهو أمر مهم وإيجابي في حد ذاته. مع ذلك يبدو أنه ما زالت هناك حاجة لبذل جهود عملية مكثفة أكثر في هذا الصدد على مختلف المستويات، ذلك لأن الحديث يدور على مسألة لها انعكاسات بعيدة الأثر على فاعلية ونجاعة العمل في الجبهة المدنية. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن هناك، فيما عدا «الشرطة المركزية» لأصحاب الوظائف الذين يرتبط حل عملهم بمجال الطوارئ، أصحاب وظائف آخرين كثيرين في المستويات المختلفة، والذين لا يرتبط عملهم في الأوقات الاعتيادية بمجال الطوارئ لكنهم يجدون أنفسهم مدعوين عند إعلان حالة طوارئ، إلى الإنشغال بصورة مكثفة في هذا الموضوع. لذلك ينبغي إجراء مسح لأصحاب الوظائف هؤلاء في القطاعات الثلاثة (العام والخاص والقطاع الثالث)، تمهيدا للعمل على بناء الأطر التأهيلية الملائمة لهم.

فضلا عن ذلك، يجب الاعتراف بالناحية المهنية الخاصة لمجال الطوارئ وأن تبني له منظومة شاملة للدراسة الأكاديمية الأساسية والتأهيل والإرشاد المهنيين التكامليين، على أن يستند كل ذلك على رؤية متفق عليها، وخطة عمل مشتركة متعددة السنوات، وآليات تنفيذ مشتركة. وفي هذا السياق فإن المؤسسة الأمنية (وزارة الدفاع) التي أحيلت لها بموجب قرار الحكومة في حزيران ٢٠١٤، معظم الصلاحيات في موضوع الجبهة المدنية، تقف في مواجهة العديد من المسائل المهمة والشائكة في مجال التأهيل، ومن بينها:

كيف يمكن دمج وإشراك سائر الجهات ذات الصلة في السلطات المحلية وفي القطاعين الثالث والخاص – عدا عن القطاع العام – في الجهد المشترك؟ ما هي المجالات المهنية التي يجب دمجها في الهوية المهنية لمجال الطوارئ، وما هي المجالات التي سستبقى في إطار مهن قريبة، يقوم تعاون وثيق معها؟ وما هي التخصصات التي ستدخل في المهنة الجديدة؟ ما هي الشروط الواجب توفرها لدى طالبي الحصول على الترخيص بالعمل في هذا المجال؟

ما هي المستويات الأكاديمية التي تشكلت سلم التطور والتقدم المهني للمشتغلين في مجال الطوارئ؟

إجمالًا، وإلى جانب مواصلة تطوير القدرات التنفيذية – التكنولوجية في الجبهة المدنية، والتي تجلت بصورة لافتة خلال عمليتي «عمود السحاب»- ٢٠١٢، و«الجرف الصامد»- ٢٠١٤، بواسطة تطوير ونشر منظومة «القبّة الحديدية»، وساهمت في تحسين جاهزية الجبهة المدنية، فإن هناك حاجة إلى خطوة جادة ولمنوسة لزيادة الحرفية المهنية للعاملين في مجال الطوارئ، وإيجاد هوية مهنية عضوية، تعديدي نطاق الإنتماء لهذه المهنة أو تلك في الجبهة المدنية.

وعلى ما يبدو ثمة حاجة ملحة لإقامة هيئة أو مؤسسة شبيهة بكلية القيادة والأركان التابعة للجيش الإسرائيلي، التي أقيمت في العام ١٩٥٢، وأن تكون هذه الهيئة مقبولة لدى جميع الجهات العاملة في مجال الطوارئ والجبهة المدنية، وجزءًا من منظومة عمليات التأهيل في هذا المجال.

^[*] د. اليكس التشلولر زميل بحث في كلية الحكم – كندي، في جامعة هارفرد في إطار مشروع بول برايت، وزميل بحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. العميد (احتياط) مئير إران، باحث رفيع في «معهد دراسات الأمن القومي» ورئيس لمشروع أبحاث الجبهة المدنية، إضافة إلى رئاسته مشروع أبحاث علاقات الجيش والمجتمع في إسرائيل، وأشغل سابقا منصب نائب رئيس قسم الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي. ترجمة خاصة.

إسرائيل تستبعد التوصل إلى تسوية حول قطاع غزة!

*** جدل حاد حول قيام الجيش الإسرائيلي بـ «تبذير مفرط» في استخدام الذخيرة خلال العدوان الأخير على قطاع غزة ***

قبل أيام معدودة من استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل بوساطة مصر في القاهرة، الأسبوع الماضي، دوت خمس صفارات إنذار في المستوطنات اليهودية القريبة من قطاع غزة، وأثارت مخاوف لدى سكان جنوب إسرائيل حول احتمال استئناف الحرب.

ورغم أنه تبين أن هذه كانت صفارات كاذبة وأنها انطلقت من دون إطلاق صواريخ من قطاع غزة، إلا أن هذا لم يمنع رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، من توجيه تهديدات جديدة إلى الفصائل الفلسطينية.

وتأتي هذه التهديدات فيما تسود تقديرات لدى جهاز الأمن الإسرائيلي، وفقا لصحيفتي «يسرائيل هيوم» و«يديעות أchronوت»، بأن «حماس لن تستأنف إطلاق الصواريخ في رأس السنة حتى لو لم تحقق المحادثات تقدما، لكن التاهب لمواجهة أي احتمال مستمر».

من جهة ثانية، تظاهر قرابة ٣٠٠ شخص من سكان جنوب إسرائيل في النقب، تحت شعار «نوقف الحرب القادمة»، وأعلن المنظوم أن هدفهم مطالبة الحكومة الإسرائيلية بتحقيق الأمن والهدوء في الجنوب من خلال تسوية سياسية مع الفلسطينيين وإنهاء «الوضع غير المحتمل في غلاف غزة» وهي منطقة البلدات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع.

والقى رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) الأسبق، عامي أيلون، خطابا أمام المتظاهرين قال فيه إن «القتال خلال 'الجرف الصامد' إلى جانب بطولة الجنود وشجاعة سكان غلاف غزة، أوضحا لنا حدود القوة العسكرية، إذ أنه رغم الضربة العسكرية والدمار البالغ في القطاع، يمكن نقول إن السيطرة السياسية لحماس تعززت بصورة واضحة، والقوة وحدها، بدون أمل سياسي، ستصمد الكراهية، وتعزز التطرف، وستضعف المعتدلين وتفتت أسس الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي».

وشدد أيلون على أنه «إذا كنا تعلمنا شيئا في غزة، فهو أنه سيتوفر لدينا الأمن عندما يكون لدى الفلسطينيين الأمل، أو بكلمات أخرى، سننعم بالأمن

مكتبة «المشهد»

الفكرة الصهيونية رديف التهويد ونقيض المواطنة المتساوية!

بقلم: أنطوان شلحت

(* اسم الكتاب: «اللامساواة المكانية/ الإقليمية: اليهود والعرب في مناطق إسرائيل»، ١٩٩٥-٢٠١٢»

(* اسم المؤلف: ينون كوهين (الترجمة عن الانكليزية جبريل جهشان)

(* إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» (العدد ٦٤ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»)

تعرض هذه الورقة بموجب عنوانها العريض تداعيات اللامساواة المكانية القائمة والمتجدّرة في إسرائيل من خلال تجييش تقسيمية ألويتها الجغرافية الرسمية، والتي تتضمن ستة ألوية إدارية بالإضافة إلى «منطقة» واحدة هي الضفة الغربية، وذلك من خلال إخضاع بيانات المكتب الإسرائيلي المركزي لإحصاء إلى الدرس والتحليل والاستحصاا.

ويشير المؤلف إلى أن كتاب الإحصاء الإسرائيلي الحكومي يشمل بعض المعلومات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية بحسب الألوية، ويتعامل مع الضفة الغربية كمنطقة، وإلى أنه بالإضافة إلى التعدادات السنوية الشاملة الصادرة عن هذا المكتب يجري أخذ عينة تقارب ٢٠ بالمئة من السكان لتقديم معلوما مفصلة عن هؤلاء السكان اجتماعيا واقتصاديا، وهذه العينة تفيد في عرض السكان الإسرائيليين والمقارنة فيما بينهم على مستوى الألوية كافة، وهو ما يتيح إمكان مقارنة التجمعات الاستطانية في الضفة الغربية (من دون تلك التي في القدس الشرقية) مع سائر مناطق إسرائيل الست، الأمر الذي لم تطرق إليه أي أبحاث سابقة في مجال اللامساواة الإقليمية في إسرائيل.

وعبرض المؤلف ويناقش بأنأة الباحث وبتمحيص دقيق الاتجاهات الاقتصادية الاجتماعية والديمغرافية في مناطق إسرائيل السبع بين العامين ١٩٩٥ و٢٠١٢م معتقداً على توفر بيانات وعدة مقارنات عبر مختلف الأعوام.

ويشير إلى أنه اتبع تعريف إسرائيل لمناطقها وسكانها والتي تشمل ليس ما يعترف به المجتمع الدولي من مناطق فقط، وإنما أيضاً مناطق وسكان القدس الشرقية المحتلة وهضبة الجولان السورية، بالإضافة إلى السكان اليهود المستوطنين (وليس السكان الفلسطينيين) في الضفة الغربية المحتلة. وبناء على ما عرف جيدا عن الفروق الاقتصادية الاجتماعية بين الأغلبية اليهودية من سكان إسرائيل والأقلية الفلسطينية، قدمت البيانات عن كل المناطق بحسب القومية (اليهود والفلسطينيون).

ويشدد على أن إحدى فوائد إتباع هذا التعريف الإسرائيلي لمناطقها تتمثل بالمساعدة في تقديم تحليل منهجي للخصائص الاقتصادية الاجتماعية والديمغرافية للمستوطنين في الضفة الغربية.

ويمكن أحد أهم الاستنتاجات التي يتوصل إليها المؤلف في أن حرب ١٩٤٨ ساهمت أساساً في تشكيل حدود الدولة الإسرائيلية الجديدة، وكذلك في تركيب السكان والمستوطنات في منطقتها.

فتقبل تلك الحرب، وتحديدأ في العام ١٩٤٧، كان هناك حوالي ٣٥٠ مستوطنة يهودية، في مقابل نحو ٧٠٠ قرية ومدينة فلسطينية وقعت بعد الحرب ضمن النطاق القانوني الإسرائيلي، وخلال حرب ١٩٤٨ التي انتهت عمليا العام ١٩٤٩، جرى على الأقل تدمير ٣٦٩ قرية فلسطينية (يشير المؤلف إلى أن هناك مصادر تتحدث عن تدمير نحو ٥٥٠ قرية)، وتهجير نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني من أرضهم ليصبحوا لاجئين في أصقاع الأرض. وبموازاة ذلك جرى جلب عدد شبيه من اليهود الناجين من المحرقة النازية أو من يهود البلدان العربية إلى إسرائيل بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥١، وبرأيه فإن هذين المتغيرين تسببا بتغيير التركيب الديمغرافي والأثني لسكان إسرائيل على نحو تام من دون تغيير في الحجم الكلي للسكان، بمعنى أن المهاجرين اليهود الجدد «حلوا محل» الفلسطينيين المهجرين. وحتى العام ١٩٦٧، وصل ٧٠٠ ألف مهاجر يهودي جديد إلى إسرائيل أغلبهم من الأقطار العربية في الشرق الأوسط.

عندما يكون لديهم، بمفهومهم، ما يمكن أن يخسروه». وتابع «إننا نعرف اليوم ما أدركه قبلنا (رؤساء حكومات إسرائيل السابقون) بيغن ورايين وشارون أيضا، وهو أنه إلى جانب القوة العسكرية علينا التوصل إلى تسوية سياسية مع جيراننا الذين يعترفون بحقنا في العيش إلى جانبهم».

وتطرق المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، إلى مخاطر تجدد القتال وعدد أسبابا محتملة لسيناريو كهذا.

واعتبر أن «الصعوبة التي تواجهها حماس في هذه الأثناء لإظهار إنجاز أمام سكان القطاع بإمكانه أن يبرر معاناتهم إبان الحرب هذا الصيف بعد كل ما حدث، إنما تعقد الأمور وتثير تخوفا معينتا تجاه المستقبل».

ولفت إلى أن حماس تبت رسائل مختلفة، مشيرا إلى أقوال نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، موسى أبو مرزوق، الذي قال في حال عدم رفع الحصار فإنه لا مفر من حرب أخرى، بينما قال القيادي في حماس، محمود الزهار، إن حماس ستوافق على تواجد رجال أمن السلطة الفلسطينية في القطاع، لكن كقوة مفتشين فقط وليس كقوة أمنية. وفيما يتعلق بإسرائيل، كتب هرئيل أن التقديرات السائدة لدى جهاز الأمن، حتى الآن، هي أن القتال لن يتجدد بعد مرور شهره على وقف إطلاق النار وهو الموعد الذي يتعين فيه على الجانبين العودة إلى المحادثات في محاولة للتوصل إلى تسوية.

رغم ذلك، رأى هرئيل أنه ما زالت هناك عناصر عديدة من شأنها «حرق الطبخة». وأضاف أن العنصر المركزي يتعلق بالوتيرة البيطية لجهود ترميم القطاع، ورغم أن الأمم المتحدة أعلنت عن إقامة نظام لتوريد مواد البناء من أجل ترميم الدمار الحاصل، إلا أن «صع الأموال بطيء والبيروقراطية أكثر بظنا». وأشار إلى تطور محتمل آخر وهو أنه «لا يمكن تجاهل إمكانية حدوث اشتباكات مسلحة موضعية وامن شأنها أن تغذي النيران». ويشكو الفلسطينيون في القطاع من عدة حالات أطلقت فيها زوارق سلاح البحر

الإسرائيلي النار باتجاه مراكب اقتربت من حدود منطقة الصيد التي تسمح فيها إسرائيل قبالة الشاطئ، ويشكون من دخول قوات برية تابعة للجيش الإسرائيلي عدة مرات إلى ما وراء الشريط الحدودي، بحثا عن مناطق مزروعة بالمفخرات».

كذلك أشار هرئيل إلى عودة العلاقات، وإن كانت محدودة، بين إيران وحماس، بعد أزمة في العلاقات بين الجانبين على خلفية الحرب الدائرة في سورية وانتقادات حماس للنظام وحربه ضد الإخوان المسلمين هناك.

وكتب هرئيل أنه «خلال الحرب الأخيرة في غزة أعلنت طهران أنها ستستأنف إرسال شحنات أسلحة إلى حماس من أجل مساعدتها في صراعها ضد إسرائيل».

«تَبذِير مَفرط» للجيش الإسرائيلي

حذر مسؤولون إسرائيليون من «التبذير المفرط» في استخدام الجيش للذخيرة خلال الدروب، مثلما حدث أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة.

ويأتي السجال في إسرائيل حول هذا «التبذير المفرط» في سياق الجدل حول ميزانية الدولة ومطالب بزيادة ميزانية الأمن بـ ١١ مليار شيكل، بعد إعلان الجيش أن خسائره في حرب غزة بلغت ٨/٦ مليار شيكل، بينما تقول وزارة المالية إن الخسائر أقل من ذلك وبلغت ٦/٢ مليار شيكل.

وأشار هرئيل إلى تقرير «لجنة بروديت» حول حرب لبنان الثانية، الذي صدر في العام ٢٠٠٧. وجاء فيه أنه «بموجب إفادة الجيش نفسه، فإن قوة النيران التي مورست كانت فائضة بقدر كبير جدا وبلغت تكلفتها مليارات الشواكل. ونفذ إطلاق النيران باتجاه أهداف كثيرة والمقابل كان متدينا».

وأوضح هرئيل أنه خلال حرب لبنان الثانية، أطلق الجيش الإسرائيلي ١٧٠ ألف قذيفة مدفعية باتجاه مناطق اعتقد أنه تم إطلاق صواريخ منها باتجاه الجليل. «وبقدر ما هو معروف، فإنه من إطلاق النار هذا لم يقتل ولو مخرب واحد من حزب الله».

الاسرائيلي المنتهز

الاسرائيلي المنتهز

وأضاف المحلل أنه خلال الحرب الأخيرة في غزة «كانت الوسائل التي استخدمت أكثر ملائمة للأهداف، لكن التوجه الاقتصادي بقي مشابها، لما حدث في حرب لبنان. ورغم أن الجيش الإسرائيلي يعتمد على المعلومات بهذا الخصوص، إلا أن جهاز الأمن الإسرائيلي يؤكد الاستخدام المكثف للاحتياطي العام للأسلحة والذخيرة، «وينبغي أن نذكر أن كل هذا جرى مقابل حماس، العدو الأضعف في المنطقة».

ونقل المحلل عن رئيس اللجنة الفرعية لشؤون بناء القوة العسكرية في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، عوفر شليخ، قوله إنه «بالطريقة التي يجري من خلالها استخلاص العبر من الحرب، فإن أية إضافة لميزانية الأمن ستضرب بشددة بميزانية الدولة ولن تضيف شيئا لبناء قوة الجيش الإسرائيلي».

وأضاف شليخ، الذي كان أحد أبرز المحللين العسكريين قبل انتخابه للكنيست، أنه «ثبت أنه عندما نعطي الجيش المال فإنه لا يعرف كيف يستغل ذلك لنجاعته ولا للاستعداد للحرب التي قد يخوضها في المستقبل».

وأشار إلى أن العامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ مثال جيد على ديز الميزانيات لجهاز الأمن، لكنه شدد على أنه «لا ينتج عن زيادة الميزانية الكثير من الأمن ولا استعداد ملائم للحرب التي اصطمم فيها الجيش في غزة».

وحذر شليخ من أنه «إذا استمررنا بتبكد تكاليف كهذه، وبهذا الاقتصاد الحربي، فإن كل ما يحتاجه العرب هو الاستمرار في محاربتنا مرة كل عامين، من دون التطلع نحو انتصار. والاقتصاد الإسرائيلي بكل بساطة لن يصدد أمام ذلك».

وشدد على أن «العقيدة القتالية الحالية للجيش الإسرائيلي وبنية قوته في البر، ليستا ملائمتين لهذا التحدي، وقضية الانفاق في غزة تثبت ذلك، فهذا مثال على أن الجيش استعد للحرب، لكن ليس لما سواجبه، وبالتالي ليس لمواجهة حماس كالتى التقى بها في القطاع».

مكتبة «المشهد»

الفكرة الصهيونية رديف التهويد ونقيض المواطنة المتساوية!

خريجي الجامعات، ومستوى التعليم الذي تزايد دوره كمتطلب للانضمام إلى الطبقة الوسطى والشريحة الأعلى منها، كانت أكبر في العام ٢٠٠٨ عنها في العام ١٩٩٥. كذلك توسعت الفجوة في التعليم العالي بين اليهود ساكني المناطق الطرفية في الشمال والجنوب ونظرآتهم في المناطق الأخرى في نفس الفترة الزمنية.

وتبين أن المنطقتين الساحليتين (تل أبيب والوسط) أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية من المناطق الطرفية في الشمال والجنوب، كما من القدس حيث يسكن اليهود المتمزتون دينيا (الحريديم) والفلسطينيون غير المواطنين والذين يشكلون معا أكثر من نصف سكان المنطقة. ورغم أن إسرائيل لا تنشر بياناتها الاقتصادية حول الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، فإن الميزة الاقتصادية لمنطقتي تل أبيب والوسط تتضح من خلال التركيب المهني والصناعي (نسبة أقل من ذوي الياقات الزرقاء في الصناعة)، وبالطبع من خلال مستوى أعلى من التعليم والدخل للمقيمين فيها.

وتتوقف الورقة أيضا عند المؤشرات الديمغرافية، لافتة إلى أنه خلال تسعينيات القرن الفائت والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حدثت توجهات ديمغرافية مهمة، فقد سُحلت أعلى نسبة نمو سكاني بين العام ١٩٩٩ و٢٠١٢ في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وبين السكان البدو في الجنوب، حيث أن كلا منهما نما بمعدل زيادة سنوية بلغت ٨/٣ بالمئة مقارنة بـ ٢-٠ بالمئة بين اليهود والفلسطينيين في المناطق الأخرى. ويفسر التكاثر الطبيعي أغلب نسب الزيادة السكانية، حيث أن المستوطنين في الضفة الغربية والبدو في الجنوب مجتمعان شابان وتغلب عليها نسبة الخصوبة العالية.

وفي أواخر التسعينيات كان هناك ميل للتحول في نسبة الخصوبة الكلية للفلسطينيين واليهود، إذ تناقصت النسبة بين الفلسطينيين بشكل ملحوظ (بمن فيهم الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة)، بينما زادت بشكل طفيف لدى اليهود، ربما بسبب ارتفاع مساهمة المتمزمتين دينيا ذوي الخصوبة العالية.

وبرأي المؤلف لا يمكن التنبؤ بمآلات هذه التوجهات في الخصوبة فيما يتعلق بالسباق الديمغرافي بين اليهود والفلسطينيين، لكن في الوقت عينه يؤكد أنه على المدى البعيد يمكن أن تؤدي إلى أغلبية يهودية حاسمة في المناطق الإسرائيلية حتى لو سُحلت أجزاء مهمة من الضفة الغربية التي يتضح أنها هدف إقليمي للأحزاب اليمينية في الحكومة الإسرائيلية رغم أنها ليست السياسة الرسمية للحكومة.

أخيرا، عندما ضُخت إسرائيل قبل فترة وجيزة على خلفية أعمال الاحتجاج التي أعلنها فلسطينيو ٤/٨ ضد «مخطط برافر» الذي عملت الحكومة الإسرائيلية على تحويله قانونا، بغية إخلاء مسارات آلاف العرب البدو في منطقة النقب من البلدات والأراضي التي يعيشون فيها، أنشأت صحيفة «هآرتس» مقالا افتتاحيا قالت فيه إن الدولة التي تشجع أبناء شعب معين (اليهود) على السكن في منطقة جغرافية ما وفي الوقت عينه تفرض قيودا متشددة على تنمية جمعات سكنية لأبناء الشعب الآخر (الفلسطيني) هي دولة تتصرف بعنصرية، ولا يوجد أي تعريف آخر لتوصيف سلوكها المنفّ هذا. وهكذا في إسرائيل التي تضع المخطط تلو المخط من أجل تطوير منطقتي النقب والجليل لصالح اليهود فقط ومن خلال تجاهل المواطنين العرب.

وقد فعلت الصحيفة ذلك بالتزامن مع كشفها النقاب عن قيام «دائرة الاستيطان في الهستدروت الصهيونية» إحدى أذرع الحكومة الإسرائيلية التنفيذية- ببلورة مخطط جديد لتهويد الجليل وإنشاء «توازن ديمغرافي» بين اليهود والعرب فيه، من خلال إقامة بلدات يهودية جديدة وتوسيع بلدات قائمة تتجاوز قيود الخارطة الهيكلية القطرية، كتحقيق لما أسمته «فرض السيادة الإسرائيلية عن طريق العمل الاستيطاني».

ولا شك في أن ما تسط هذه الورقة الضوء عليه من شأنه أن يعيد الصراع إلى أصوله الحقيقية الكامنة أساسا في جوهر الفكرة الصهيونية. وهو جوهر يجيل إلى كون هذه الفكرة رديف التهويد ولا تتعايش مع المساواة، وبالتالي فإن الدولة الناجمة من تلك الفكرة التي ما انفكت ممسكة بتلابيبها لا تطبق مبدأ المواطنة المتساوية.

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:


http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

 http://tiny.cc/ywgg4

وقفنا على اليوتيوب

 http://tiny.cc/nkdp



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي